تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الفكر المحاسبي

م. م. خديجة جمعة الزويني*

المستخلص

مرت بالعالم أزمة مالية عالمية أدت إلى انهيار أغلب المؤسسات المالية ، وقد طال تأثير هذه الأزمة اغلب دول العالم فقد بدأت في أمريكا وانتقل تأثيرها إلى أوربا ودول شرق أسيا وحتى الدول العربية.
وقد أثرت هذه الازمة على مختلف القطاعات الصناعية كانت أم تجارية أم خدمية وحتى المؤسسات الخيرية منها.
وقد كانت وراء حدوث هذه ألازمة عدة أسباب منها الفساد المالي والإداري والمحاسبي المنتشر في تلك المؤسسات ، ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة البحث في بيات دور هذه ألازمة على الفكر المحاسبي ، وخاصة وإن احد أسباب هذه ألازمة محاسبي ، وهو اتهام المعايير المحاسبية بأنها السبب وراء ألازمة. لذلك سوف يحاول البحث بيان ذلك وكيف ستنعكس هذه الأزمة على الفكر المحاسبي .

Abstract

The world passed with international financial crisis led to the collapse of most financial institution . Also this collapse affected most countries in the world . This crisis started in USA and moved its impact to Europe and east Asia countries and it reached even to Arabic states . This crisis impacted on different industrial sectors and even it camiecl damage to commercial and services as well as humatairain institutions .
There were many reasons or factors behind the happening of this crisis, and one of them was the accounting , administrative and financial corruption which were spread in these institutions .From this view the idea of the research is coming out to show the role of this crisis on accounting thinking especially one of the reasons of this crisis is accountive one and the claim that the accounting standards one behind this crisis (or the main cause for this crisis).
Thus the research shows the reasons of this crisis and how does it reflect on the accounting thinking.

١ ـ المقدمة

إن الأزمة هي نقطة تحول مصيرية في حياة الشعوب، قد تقود إلى تحسن ملحوظ أو تأخر حاد . وان ما حدث عام ٢٠٠٧ للمؤسسات المالية الأمريكية والناجمة عن أزمة الرهون العقارية والتي تفجرت في عام ٢٠٠٨ ، والتي أحدثت هزة قوية في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي ، حيث أودت هذه الأزمة إلى انهيار الكثير من المؤسسات المالية العالمية وصلت تداعياتها إلى الدول الأوربية ومن ثم اليابان وشرق آسيا والى بقية دول العالم.

وكانت هناك عدة أسباب وراء نشوء الأزمة أولها عدم تعامل الإدارة الأمريكية بجدية مع هذه ألازمة في حال حدوثها وتركتها دون تدخل إلى أن تفاقمت ، وثانيهما هو الممارسات الخاطئة التي كانت تمارس داخل هذه المؤسسات المالية من سوء الإدارة والفساد المالي والإداري والمحاسبي ، وشبة غياب للرقابة على هذه المؤسسات، وغيرها من الأمور.

وقد تناولت الكثير من البحوث والمقالات الموضوع من الجوانب الاقتصادية وتداعياتها على العالم ،أما من الجانب المحاسبي والذي اعتبر احد أسباب الأزمة فقد تم تناوله من جانب المعايير

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

المحاسبية فقط وما يتعلق بمعيار القيمة العادلة واعتبر أن هذا المعيار هو أحد أسباب ألازمة التي هزت العالم.

والسؤال الذي يتبادر هل حقاً أن معيار القيمة العادلة كان سبب ألازمة أم أن هناك ممارسات محاسبية خاطئة كانت تحدث داخل هذه المؤسسات والقيام بأعمال كانت مخالفة للقواعد المحاسبية ، وقد كان أخفاء لها من قبل المحاسبين والمدققين .

حيث بينت بعض الدراسات أن هناك الكثير من الأعمال كانت تتم خارج ميدان الرقابة من قبل البنك المركزي الأمريكي مما يعني أنها أمور مخالفة للقوانين.

ومن هنا تبلورت فكرة البحث حيث أن التطور الذي وصل إلية الفكر المحاسبي كان نتيجة ألازمات والتطورات التي حدثت للعالم . وبما أن هذه ألازمة كان احد أسبابها محاسبي ،لذا سوف يحاول البحث بيان مدى تأثيرها وانعكاساتها على الفكر المحاسبي .

لذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، الأول سوف يتناول الأسباب التي أدت إلى تطور الفكر المحاسبي

أما المبحث الثاني يتناول ألازمة المالية العالمية وكيفية حدوثها وأسبابها ، الثالث يبين تأثير وتداعيات ألازمة المالية و انعكاساتها على الفكر المحاسبي .

٢- منهجية البحث

أ- مشكلة البحث

إن انهيار الكثير من المؤسسا المالية العملاقة في مختلف أنحاء العالم والتي سببت انهياراً اقتصادياً واسع لم يشهد له العالم مثيلاً . وقد كان الكثير يتصور أن هذا النظام المالي بعيد عن الانهيار ولكن الممارسات الخاطئة التي مورست داخل هذه المؤسسات المالية و خاصة ما يتعلق بالجوانب المحاسبية والرقابية كانت إحدى أسباب انهيار هذا النظام المالي ، ومن هنا تبلورت مشكلة البحث بالنقاط التالية:

أ- هناك ممارسات وإجراءات محاسبية خاطئة كانت تمارس داخل المؤسسات أدت إلى الأزمة .

ب- شبة غياب للرقابة المالية ،وعدم بذل العناية المهنية اللازمة والتقييد بقواعد السلوك المهني .

ب - هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان ما يأتي :

١. بيان مراحل تطور الفكر المحاسبي.
٢. كيفية اندلاع ألازمة المالية العالمية وأسباب حدوثها.
٣. تأثير الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على العالم.
٤. كيفية أدارة الأزمة المالية العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية.
٥. هل الأزمة المالية الحالية سوف تؤثر على الفكر المحاسبي وتؤدي إلى تطوره والخروج بمعايير و إجراءات محاسبية جديدة.

جـ - أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كون ألازمة المالية العالمية طال تأثيرها أنحاء واسعة من العالم بعد أن بدأت في أمريكا ثم انتقلت إلى أوربا واليابان وشرق آسيا . حيث أثرت على اقتصاد العالم وسببت بطالة عالية وانتشار الفقر بالإضافة إلى ظهور بوادر كساد اقتصادي واسع .

ونظرا لتعدد أسباب الأزمة المالية وكان أحد أسبابها محاسبياً ، لذا سيكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور المحاسبة في حدوث ألازمة المالية العالمية وهل أن المحاسبة حقاً كانت وراء نشوء هذه الأزمة ، أم هناك أسباب أخرى وراء هذه ألازمة ، وهل ستؤدي هذه الأزمة إلى تطوير المحاسبة كعلم ومهنة .

د- فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضية الأساسية الآتية" إن المحاسبة ليست السبب الأساسي لنشوء الأزمة المالية العالمية وأن هناك أسباب أخرى أدت إلى نشوئها".

ومن هذه الفرضية تتفرع الفرضيات الآتية:

١. إن معيار القيمة العادلة ليس السبب الأساسي لحدوث ألازمة .
٢. هناك ممارسات خاطئة من قبل المحاسبين كانت سبباً في نشوء الأزمة المالية العالمية.
٣. أن ألازمة المالية العالمية سوف تؤدي إلى تطوير المحاسبة كعلم ومهنة.

هـ - محددات البحث

هناك البعض من المحددات التي كان لها تأثير على نتائج البحث منها:

١. عدم تحديد أسباب ألازمة المالية بشكل واضح ومحدد إذ تعددت الآراء بشأن هذا الموضوع.
٢. تناول الكثير من الباحثين الأزمة المالية من الناحية الاقتصادية بشكل كبير ، أما من الناحية المحاسبية لازالت الكتابات بها قليلة جداً وان ما تم تناوله من الجانب المحاسبي فقط معيار القيمة العادلة أما الإجراءات المحاسبية التي تتبع داخل الشركات بالإضافة إلى عملية تدقيق الحسابات والرقابة عليها وهل تمت وفق معايير السلوك المهني أم لا لم يتم تناولها لحد ألان.
٣. لا تزال تداعيات الموضوع غير واضحة لحد الآن نظراً لحداثة الموضوع وعدم وضوح ملامح الصورة لحد ألان .

و - أسلوب جمع البيانات ومنهج البحث

لقد اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على الكتب العلمية والبحوث والدراسات المنشورة على شبكة الانترنت ، بالإضافة إلى ما كان يبث على القنوات الفضائية بشأن ألازمة المالية العالمية.

أما لغرض التحقق من فرضيات البحث فقد اتبع المنهج الاستنباطي وذلك من خلال متابعة ما قامت به المنظمات المختصة بالمحاسبة عن طريق الانترنت من خلال زيارة مواقعهم منذ نشوء الأزمة المالية العالمية ولحد ألان ، لإثبات صحة الفرضيات ، ولكون هذا المنهج يتناسب مع موضوع ومشكلة البحث.

المبحث الأول

مراحل تطور الفكر المحاسبي

أن التطور التي وصل إليه علم المحاسبة كان نتيجة الأزمات والتطورات التي حصلت في القرون الماضية ، حيث إن علم المحاسبة هو نظام مفتوح يؤثر في البيئة وتؤثر به فهو علم ديناميكي ،أي عند حصول أي تغيير في البيئة الخارجية (بيئة الأعمال) نجده دائماً يتأثر بما يحصل ، لذا فإن التطورات التي حصلت في المحاسبة جاءت لتلبية حاجات الفرد والمجتمع .

وخاصة وان العالم يمر بأزمة مالية أثرت على أغلب دول العالم ، ولازالت تداعياتها غير واضحة لحد ألان ، لذا فإن هذه الأزمة يمكن أن تؤثر على المحاسبة أيضاً لأن أحد أسباب نشوء ألازمة كما يدعي البعض هو محاسبي (وهذا ما سيتم بيانه لاحقاً).لذلك قبل أن نبين مفهوم ألازمة العالمية وكيفية حدوثها سوف نتناول في هذا المبحث مراحل تطور الفكر المحاسبي والعوامل التي أدت إلى تطوره.

(١-١) مراحل نشوء وتطور الفكر المحاسبي

ارتبط ظهور وتطور المحاسبة بنشوء المجتمعات المدنية وتطور حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث اهتمت المحاسبة منذ نشأتها بقياس ثروة الأفراد والجماعات ،ومتابعة تطور هذه الثروات وتحديد العلاقة المالية بين الأفراد والمعاملات التجارية فيما بينهم(الحيالي وعلوان، ٢٠٠٢، ٢٢) .

وقد أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية ترجع إلى عهد الآشوريين في حوالي ٣٥٠٠ ق.م إذ فرض ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب أو أحجار كريمة (مطر وآخرون، ١٩٩٦، ٢٥) وقد عاصرت الحضارة الآشورية الحضارة البابلية وقد استخدم البابليون ألواح الطين بمثابة سجلات محاسبية تدون فيها حالات التبادل(Chatfield, 1977, 6) . كما أن شريعة حمورابي التي كانت سائدة في عام ١٧٥٠ ق. م تشكل الأساس التشريعي لكافة جوانب الحياة خلال مرحلة الحضارة البابلية ، إذ تضمنت بعض المواد ومنها مادتي (رقم ١٠٤، ١٠٥) اللتان تعالجان المعاملات المالية والتبادل التجاري (النقيب، ٢٠٠٤، ٢٩)وتميزت الحضارة المصرية بالأنشطة الاقتصادية في البناء وشق الطرق والزراعة وشهدت بناء الأهرامات ، حيث يرجع المؤرخون تاريخها إلى ٣٠٠٠- ١٠٠٠ ق.م ومن يرجعها ٥٠٠٠ ق.م . وفيها تم استخدام النقد كوسيلة في التبادل كما أنشأت بيوت المال والخزائن والتي تدار من قبل مسؤول أو أمين مالية بمستوى عال ولدية موظفون مسؤولون عن استلام وتوزيع النقود والغلال وبقية أنواع السلع الأخرى (Stone, 1972, 21) .

وحسب المعلومات التي توصل إليها الباحثون في تاريخ المحاسبة فإن أكثر الأنظمة القديمة تطوراً بعد النظام الذي خلفه المصريون القدماء ، كان النظام المحاسبي الذي استخدمه اليونانيون في أثينا والى هذا النظام ينسب أول حساب للمدفوعات الحكومية عن الفترة الممتدة من عام (٤١٨- ٤١٥ ق.م) .

وخلال الحقبة التاريخية وتحديداً في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية خطت المحاسبة خطوات واسعة إلى الأمام بفضل عاملين :

- العامل الأول استخدام وحدة النقد وسيلة لعملية التبادل التجاري في أثينا بدءاً من القرن الرابع قبل الميلاد ، مما وفر ركناً هاماً من أركان نظام القيد المزدوج.
- العامل الثاني وقد تمثل بظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبياً والتي بدأت بالنظام العددي اليوناني ، ثم بالنظام العددي الروماني بعد ذلك ، واخيراً بالنظام الهندي – العربي (مطر،٢٠٠٤، ٣١- ٣٢) .

أما الفترة ما بعد عام (٦٠٠ ميلادي) فقد شهدت ظهور الإسلام العظيم ولكون الإسلام دين عقيدة وعمل فقد غطت تعاليمه السماوية كل جوانب الحياة البشرية ، فجاءت تعاليم الزكاة ، والجزية والإرث والخراج وغيرها . مما يلزم تنظيم المجتمع وعلى أكمل وجه سواء ما يتعلق منها بعلاقة الإنسان با سبحانه وتعالى أو علاقة بعضه بالبعض الآخر ، ومع توسع الدولة الإسلامية تطورت المحاسبة بتطبيقاتها حتى أنشأت الدواوين والأجهزة التي تهتم بالمال فأنشأت بيت المال في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وفي الدولة العباسية تم أنشاء ديوان الزمام وولاية

المظالم وولاية الحسبة ، ونجد أن بيت المال في الدولة الإسلامية خير دليل على وجود نظام محاسبي سليم وشامل لما يتضمنه من مجموعة مستنديه ودفترية وموازين ختامية ، كل ذلك في أطار إثبات المعاملات المالية وتلخيصها وعرضها والرقابة عليها (الكبيسي واخرون ، ١٩٩٩، ١٠-١١) .

وبازدياد نطاق الأعمال والمعاملات التبادلية ظهرت الحاجة إلى نظام ضبط عملية التسجيل في الدفاتر والحسابات فظهرت أهمية طريقة القيد المزدوج (الطريقة الايطالية) وذلك خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر (الشيرازي، ١٩٩٠، ١٦) ، ففي عام ١٤٩٤ نشر الراهب Luca Pacioli في كتابه "Summa de Arithmetic Proportionet Proportionalite" في مدينة البندقية الذي تضمن فصلين " الحسابات والكتابات " وصف فيهما حفظ السجلات على أساس القيد المزدوج (Belkaoui, 2000, 1) ويعد عمل Pacioli نقطة تحول كبيرة في علم المحاسبة وفي الحقيقة لم يكن القيد المزدوج من اختراعه وإنما كان هو واصفاً ومدوناً له فالقيد المزدوج هو موجود قبل هذا التاريخ وهذا ما يجمع عليه أغلب كتاب المحاسبة . إذ إن أول سجلات معروفة على أساس القيد المزدوج هي تلك التي تعود إلى Massari من جنوه ويرجع إلى عام ١٣٤٠ م وبالتالي فإن هذه السجلات وطريقة حفظها قد سبقت باسيولي Pacioli بنحو ٢٠٠ سنة .

وقد شهد القرن الخامس عشر تحول مراكز التجارة من ايطاليا إلى اسبانيا والبرتغال ونيوزلندا بسبب اكتشاف العالم الجديد وفتح مسالك جديدة في التجارة مما جعل المدن الايطالية تعيش عصر الانحدار السياسي وفقدان موقعها كمركز للتجارة العالمية (Handriksen & Van Breda, 1992, 44) و (Belkaoui, 2000, 8) .

وتسارعت بعد ذلك التطورات والابتكارات وخاصة ما حدث في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث ظهرت الثورة الصناعية وما رافقها من إنتاج واسع ووسائط النقل السريعة وأساليب الاتصال المتطورة ،مما أدى إلى قيام الشركات الكبيرة وزيادة حجم الأنفاق والتبادل التجاري وتنوعها ، إن هذا الازدهار وفي كافة النواحي الاقتصادية ، قد فرض على المحاسبة لزوم مواكبة تلك التطورات متمثلة بالحاجة إلى المعلومات المحاسبية الملائمة وبالتوقيت المناسب مع كفاءة الإفصاح عنها، وكنتيجة ملحة وحتمية لذلك بدى موضوعاً مهماً أخر في المحاسبة وهو موضوع التخصص حتى تعددت حقولها ومهاراتها وابتكاراتها للحد الذي جعل منها حقلاً متميزا من حقول المعرفة العلمية ، لها قاعدة فكرية تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية ومع أن البناء الفكري لتلك القاعدة لازال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث والتقصي بقصد إغنائهُ (الكبيسي واخرون، ١٩٩٩، ١٢) .

أن هذا التطور للمحاسبة عبر الزمن كان نتيجة لمجموعة من الأسباب التي ساهمت في بناء وتطور الفكر المحاسبي وهذا ما سيتم بيانه في الفقرة التالية.

(١-٢) العوامل التي ساهمت بتطور الفكر المحاسبي

خلال مسيرة تطور الفكر المحاسبي التي تجاوزت الستة الآف سنة لغاية آن قد كانت هناك الكثير من العوامل التي ساهمت بدرجات متفاوتة ليس في نشوء المحاسبة ،بل وفي تطورها التاريخي . وكانت هناك أحداث كثيرة كان لها بالغ الأثر في تطور المحاسبة ، وأحداث أخرى كان أثرها أقل نسبياً .

كما إن هناك العديد من الأمور التي حدثت في القرون السابقة لا يمكن إغفال أهميتها ودورها البارز والمتميز في تطور المحاسبة (النقيب، ٢٠٠٤، ٨٤) .

ومن أهم العوامل التي ساهمت بتطور الفكر المحاسبي نوجز ما يأتي:

(١-٢ -١) تطور وسيلة التبادل .

نتج عن تطور النظم الاقتصادية تغير في وسيلة التبادل المستخدمة في المعاملات الاقتصادية التي كانت تعتمد على نظام المقايضة إلى استخدام وحدة النقد لقياس قيم العناصر في عملية التبادل ، ولما

كانت هناك تغيرات تحدث في عناصر الوحدة الاقتصادية (الموجودات ، المطلوبات ، صافي الأصول) ،كان لزاماً التعبير عن هذه التغيرات بوحدات متجانسة ، وتعتبر وحدة النقد أفضل وسيلة لهذا القياس إذ تمكن من إجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أكثر دقة (كيسو و ويجانت ،٢٠٠٠، ٢٥) .

(١-٢-٢) ظهور الثورة الصناعية .

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو تاريخ اختراع الآلة التجارية والذي يعتبره المؤرخون بداية عصر الثورة الصناعية في أوربا، وقد كان لهذه الآلة التي اخترعها (James Watt) آثاراً اقتصادية حاسمة، فمن جهة ساهمت في إدخال العنصر الآلي إلى الصناعة مما ساهم في تقدمها (مطر وآخرون ، ١٩٩٦، ٣٠- ٣١) .

ومن جهة أخرى أدت إلى ازدياد حجم المشروعات بشكل ملحوظ وما صاحب ذلك من ضرورة البحث عن مصادر تمويل متعددة للاستثمارات المطلوبة ومن هنا ظهرت أهمية التطبيقات المحاسبية التي تأخذ في الاعتبار وجهة نظر الدائنين وما يحقق حماية مصالحهم . ولذا كان من الضروري أن تتطور المبادئ والقواعد المحاسبية في هذا الاتجاه.

ومن النتائج الرئيسة للثورة الصناعية التي كان لها تأثير واضح على الفكر وتطبيق المحاسبة نجد ازدياد طول الفترة الإنتاجية . هذه النتيجة وجهت اهتمام المحاسبين نحو نظم محاسبة التكاليف كأداة الرقابة على عناصر التكاليف، ولمعالجة مشكلة توزيع التكاليف الثابتة فيما بين الفترات والمنتجات المختلفة (الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٠).

وقد تطورت محاسبة التكاليف في أمريكا ،بمعدل أسرع من تطورها في أوربا ، لان معدل النمو الصناعي في الأولى كان أسرع منه في الثانية . وقد ابرز التطور الصناعي في أوربا وأمريكا الحاجة الى المزيد من التطور في أساليب القياس المحاسبي خصوصاً في مجال التحليل ألتكاليفي (مطر، ٢٠٠٤، ٣٩) .

(١-٢-٣) انفصال الملكية عن الإدارة .

صاحب التقدم الاقتصادي كبر حجم الشركات وتطور وتعقد نظام أدارتها مما حدا بالمستثمرين ورجال الإعمال أن يتعهدوا بشؤون إدارة واستخدام ومراقبة مواردهم إلى الغير (المدراء)ونتج عن ذلك ظاهرة انفصال إدارة النشاط الاقتصادي للشركة عن مالكيها(كيسو و ويجانت،٢٠٠٠، ٢٤) ولهذا ظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة وما يتطلبه ذلك من ضرورة مقابلة المجهودات بالمنجزات . ولعل أهم النتائج التي تترتب على ذلك أن برزت الأهمية القصوى لقائمة الدخل واستخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة أليها. ونتيجة لذلك أصبحت الميزانية في درجة اقل من حيث الأهمية النسبية وتحدد دورها في مجرد كشف بالأرصدة المتبقية بعد عمل قائمة الدخل . طبقاً لهذا الاتجاه الجديد أصبحت الميزانية حلقة وصل بين قائمة الدخل للفترات المتعاقبة(الشيرازي، ١٩٩٠، ٢١).

(١-٢- ٤)دور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية في مجال المحاسبة

نظراً لانتشار الشركات المساهمة كان من الضروري مراجعة القوائم المالية التي تنشرها تلك الشركات من قبل مراجع الخارجي وذلك لتقدير مدى الاعتماد على ما تقدمة من معلومات في هذه القوائم . ومن هنا كانت نشأة مهنة المراجعة وما يتطلبه ذلك من تحديد لأصول المراجعة وأخلاقيات المهنة (الشيرازي، ١٩٩٠، ٢١) . وفعلاً ففي عام ١٨٥٣ انشيء في اسكتلندا أول مجمع مهني تبعه أخر في جلاسجو عام ١٨٥٥ وثالث في لندن ١٨٧٠ . وقد توجت هذه الجهود بعد ذلك عام ١٨٨٥ بأنشاء معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز.

أما في أمريكا الشمالية فقد تأخر ظهور مثل هذه الجمعيات إلى بداية الثمانينات حيث ظهر أول مجمع مهني في كندا ١٨٨٠ وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٨٢.

اما المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين فقد انشيء عام ١٩٠٢ في حين انشيء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام ١٩١٧ .
ولعل الحدث الأبرز والذي شهده عالم المهنة خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان تشكيل لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC عام ١٩٧٣ وذلك بموجب اتفاقية تمت بين مجموعة من الهيئات المهنية المحاسبية في الدول المتقدمة . ومنذ عام ١٩٨٣شملت عضوية هذه اللجنة جميع أعضاء الهيئات المحاسبية المهنية في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC فوصل عدد هؤلاء الأعضاء عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٣ عضواً ينتمون إلى ١٠٤ دولة ويمثلون أكثر من مليوني محاسب. وقد تخصصت هذه اللجنة في أعداد ونشر سلسلة معايير المحاسبة الدولية والتي يلتزم بها المهنيون في معظم بلدان العالم عند أعداد البيانات المالية المنشورة (مطر، ٢٠٠٤، ٤١- ٤٢) وقد كان لأحد المعايير التي أصدرتها هذه اللجنة دور في الازمة المالية العالمية أو أحد أسباب هذه الأزمة على حد قول المسؤولين(وهذا ما سيتم إيضاحه لاحقاً).
بالإضافة إلى ذلك فهناك مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB وقد تبنى هذا المجلس منذ استلامه لمهام عمله عام ١٩٧٣ مدخلاً شبه سياسي لصياغة المبادئ المحاسبية .وان أفضل وصف لمنحى مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB هو أولا محاولة تطوير أطار نظري أو دستور محاسبي .وثانياً في ضوء ظهور مختلف مجموعات المصالح فأن مساهمتها مطلوبة لأجل الحصول على " القبول العام " للمعايير الجديدة. (Belkaoui, 2000, 9) . كما لا يغيب عن البال دور المنظمات الخاصة بأجهزة المحاسبية والرقابة المالية على الصعيد الدولي والأسيوي والأفريقي (الانتوساي) ، و(الافروساي) (النقيب، ٢٠٠٤، ١٠٢).

(١-٢-٥) ظهور أنشطة اقتصادية جديدة.

أن ما شهدته أوربا في القرون الوسطى من تطور ملحوظ في النشاط الاقتصادي نوعياً وتنامي دور النشاط التجاري جغرافيا ، واستخدام أساليب جديدة لتبادل الفائض التجاري وظهور أنشطة اقتصادية جديدة كالنشاط الحرفي والمهني والصناعي للأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية . ما أدى إلى أن يصبح نظام القيد المفرد عاجزاً عن قيامه بالدور المناسب لإتمام عملية الإثبات والتسجيل المحاسبي المطلوب(النقيب ، ٢٠٠٤، ٩٠- ٩١).
بالإضافة إلى وجود الأنشطة الخدمية (شركات المنافع العامة) مثل شركات النقل والكهرباء والوقود وغيرها ونتيجة لاحتياج هذه الشركات إلى أصول ثابتة ذات عمر طويل من أي صناعة أخرى، ظهرت أهمية تطوير طرق الاندثار وكذلك بدأ استخدام أسلوب القوائم المالية الموحدة نتيجة اتجاه شركات المنافع نحو الاندماج الأمر الذي مهد لظهور مفهوم الشخصية الاقتصادية Economic Entity ومشاكل الشهرة وتصنيف حقوق الأقلية في القوائم المالية .
بالإضافة إلىذلك فإن التدخل الحكومي في نشاط هذه الشركات أدى إلى ظهور مصطلحات محاسبية جديدة مثل القيمة العادلة Fair Value معدل العائد العادي او المناسب على رأس المال ، تكلفة إعادة الإنتاج أو تكلفة الاستبدال...الخ (الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٢).

(١-٢-٦) تأثير التجارة العالمية على تطور الفكر المحاسبي.

مما ساعد في تطور المحاسبة نمو وتطور التجارة العالمية ونشوء الائتمان التجاري وتطور النشاط المصرفي والمشاركة في العمليات التجارية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر في بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط وشبة الجزيرة العربية وشبة القارة الهندية والصين وجنوب أوربا وبالذات إيطاليا وغيرها.

(١-٢-٧) المنجزات والتطورات العلمية الهائلة التي حصلت في النصف الثاني من القرن الماضي.

في مجال تقنية المعلومات استخدام الحاسوب وتوسع شبكات الاتصال والتي لعبت دورا كبيراً في تطور المحاسبة .

وان استخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت والانترانت) وتبني سياسة العولمة والخصخصة أدى إلى زيادة الاهتمام بالمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة مما أدى إلى تطور فرع جديد للمحاسبة وهو المحاسبة الدولية.

(١-٢-٨) آثار الأزمات الاقتصادية على تطور الفكر المحاسبي

إن هناك الكثير من ألازمات قد حدثت وسوف نبين ذلك في المبحث التالي ،وان أهم هذه الأزمات هي أزمة عام ١٩٢٩ والتي سببت ركوداً اقتصادياً واسعاً وارتفاع القوة الشرائية للنقود وكذلك انخفاض أسعار السلع لدى العديد من الدول الأوربية إذ عانت تلك الدول كثيراً من مشكلة البطالة بسبب الركود الاقتصادي وكان الأثر كبيراً على اقتصاديات كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا (وسوف نبين ذلك في المبحث التالي). وقد كان لها أثار على تطور الفكر المحاسبي منها:

١. **أن عملية إفلاس العديد من الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم أدى إلى تركز رأس المال في وحدات اقتصادية ضخمة مما استوجب أتباع معالجات محاسبية تنسجم مع حجم الشركات الكبيرة.**
٢. **أن هذا التحول في هيكلية الاقتصاد وأنماط الوحدات الاقتصادية تطلب من الدولة التدخل ووضع قواعد عامة محاسبية لإدارة وممارسة هذه الشركات لأنشطتها.**
٣. **عدم قناعة العديد من الجهات وبالذات الخارجية التي تحصل على المعلومات المحاسبية بالاقتصار على الميزانية العمومية كتقرير مالي في نهاية السنة المالية، بل لابد من أعداد الحسابات الختامية لمعرفة صافي نتيجة النشاط السنوية .**
٤. **إعداد تقارير مالية توضح مصادر واستخدامات الأموال.**
٥. **بدأ الاتجاه الحديث في نهايات النصف الأول من القرن العشرين بالعمل على صياغة الأسس العامة والإجراءات المتبعة في التطبيق المحاسبي.**
٦. **بدأ الاهتمام بصياغة الأنظمة المحاسبية القطاعية وعلى مستوى الدول إذ صدر أول نظام محاسبي موحد في ألمانيا عام ١٩٣٨ وفرضت تطبيقه على فرنسا أثناء احتلالها في الحرب العالمية الثانية، كما أصدرت فرنسا الخطة المحاسبية الموحدة عام ١٩٥٧ وتم تعديله عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ . أما في الوطن العربي فقد صدر أول نظام محاسبي موحد في مصر عام ١٩٦٦ أعقبة في العراق عام ١٩٧٢ بينما سوريا عام ١٩٧٨. (النقيب، ٢٠٠٤، ٩٠- ١٠١).**

(١-٢-٩) الطابع الدينامكي للمحاسبة.

يمكن اعتبار أن هذا من الأسباب الأساسية لتطور الفكر المحاسبي إذ إن المحاسبة بصفتها الديناميكية والمتطورة والمتجددة فهي تواكب أي تطور يطرأ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية (النقيب، ٢٠٠٤، ٩٢).

إذ إن المحاسبة نظام مفتوح يتأثر ويؤثر بالبيئة وهذا يلاحظ من خلال مسيرة تطور الفكر المحاسبي أي أن هذا التطور كان مقروناً بالتطورات التي طرأت على العالم إذ إن أي تطور يحدث كان بطبيعة الحال يؤثر في المحاسبة بشكل ملحوظ.

هذا بعد أن بينا أسباب تطور الفكر المحاسبي ، وكيف وصلت المحاسبة إلى ما هو عليه الآن حيث كانت أسباب هذا التطور هي التطورات التي حدثت للعالم والتي كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على المحاسبة .

وبما أن العالم في حالة تطور مستمر ، وأن الأزمات التي يمر بها لا تنتهي، وبما أن المحاسبة بطبيعتها نظام مفتوح يؤثر ويتأثربالبيئة ، لذلك كان لابد من أيجاد نظام محاسبي كفوء وفعال لا تؤثر به ألازمات وقادر على يتجاوزها.

وبما أن العالم يمر بأزمة مالية عالمية فأنها حتماً أثرت على المحاسبة لذا سوف نتناول في المبحثين التاليين ألازمة المالية العالمية التي حدث في عام ٢٠٠٧ والتي لازالت تداعياتها لحد ألان ، كيف حدثت وأسبابها وطرق حلها وتداعياتها وتأثيرها على العالم ، وتأثيرها على المحاسبة كمهنة وعلم.

المبـــحث الثاني

الأزمة الماليـــة العالميـــة

أسبابها وتأثيراتـــها

إن المتابع للأحداث التاريخية يجد أن نمو واتساع المجتمعات كان بسبب الأزمات التي مرت بها الشعوب و المجتمعات ، حيث إن وجود هذه الأزمات كانت الباعث للابداع والتحفيز ولبدء مرحلة جديدة في تاريخ الشعوب.

ويمكن القول ان اتساع ونمو المجتمعات والتطورات السياسية والاقتصادية الهائلة التي حدثت في القرون الماضية كانت بسبب سلسلة من الأزمات المختلفة التي تعرض لها العالم . ومن هنا كان لابد من دراسة وتحليل الأزمة وإيجاد الحلول وتلافي الأزمات التالية .

ولذا قبل أن نتطرق إلى مفهوم الازمة المالية العالمية وأسبابها والحلول التي وضعت لمعالجتها سوف نبين مفهوم الازمة لغةً واصطلاحاً.

(٢-١) مفهوم الأزمة

الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية(البلداوي، ٢٠٠٨، ١).

إذ يمكن إعتبارالأزمة هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تمتاز بتحسّن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بأحداث قديمة لا بد أن تزول لتحلّ محلها علاقات جديدة، وتؤدي إلى تغيرات كمّية ونوعية في هذا الحدث (غنيم ، ٢٠٠٧ ،١).

وقد عرفت الأزمة لغويا، أنها الشدة والقحط والمحنة (بليع ، ٢٠٠٩، ١)، وأزم الشيء أمسك عنه، والأزم يعني الحمية، والمأزم المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، وموضع الحرب أيضاً مأزم(الهدله،١،٢٠٠٥) .

اما اصطلاحاً فقد عرف شيرمهورن (schermehorn) الأزمة على أنها مشكلة غير متوقعة قد تؤدي الى كارثة إن لم يجر حلها بصورة سريعة (فارس، ٢٠٠٥، ١).

وهنا اعتبر الباحث الأزمة مشكلة يجب أن توضع الحلول لها وإلا تتحول إلى كارثة يصعب السيطرة عليها . حيث ربط الباحث بين المصطلحات الثلاثة في التعريف اعلاه " الازمة ، المشكلة، الكارثة" والتي يجب أن لاتؤدي إلى الخلط بينهما .

حيث إن المشكلة هي حالة من التوتر وعدم الرضى نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الاهداف والوصول إليها. لذا يمكن آن تكون بمثابة تمهيد للأزمة إذا أتخذت مساراً غير صحيح ومعقد، لذلك يجب حل المشاكل وعدم تركها تتراكم ويجب حلها بشكل دائم ووضع الحلول المناسبة والسريعة والاقتصادية . وإذ ان بقاء المشكلة دون حل لفترة طويلة يمكن ان تتحول الى كارثة إذ ان الكارثة تؤدي الى تدمير وخسائر في الموارد البشرية والمادية لذا يتضح ان الكارثة ليست هي الازمة وإنما أحد نتائجها .

لذا يمكن تعريف الازمة على انها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التاثيرات آو حدوث خلل مفاجيء يؤثر على المقومات الرئيسة للنظام وتشكل الازمة تهديداً كبيراً وصريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة آو المؤسسة آو الشركة آو حتى النظام نفسه (تيشوري، ٢٠٠٥ ، ١).

كما أنها موقف مفاجئ يواجهه متخذ القرار في المنظمة (وزارة ، مؤسسة) تتلاحق فيه الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج مما يؤثر على قدرة متخذ القرار في السيطرة عليه أو على تطوراتها المستقبلية تحت ظروف التهديد الخطير لمصالح وأهداف المنظمة.

ومن هنا أصبح للأزمة أربع خصائص متمثلة في (المفاجأة ،، ضيق الوقت ،،تهديد المصلحة والقيم ،،غموض وتضارب المعلومات في أغلب الأحيان) (الجالي، ٢٠٠٥، ٢).

فقد لاتتعدى الازمة حدود المنظمة او الدولة الواحدة ، وفي احيان كثيرة تمتد الازمة لتشمل دولاً اخرى وهنا تسمى بالازمة الدولية او العالمية(Interrational Crisis) والتي تعني تلك الحالة التي تحكم العلاقات بين طرفين دولتين او اكثر و التي تتضمن ضغطـاغير اعتيادي على صانعي القرار والتي يمكن ان تؤدي الى مأساة بشرية او مادية (الهدله، ٢٠٠٥، ١).

أما كورال بل(Coral Bill) فقد عرّفت الازمة في كتابها "إتفاقيات الأزمة " ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول.

كما يعرّفها جون سبانير (John Spanir) بأنها: موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، ما يؤدي الى درجة عالية من حدوث مأساة بشرية ومادية(البلداوي، ٢٠٠٨، ٢).

مما تقدم يمكن القول ان الازمة هي الادارة السيئة للاحداث واتخاذ قرارات غير صائبة والتي يمكن ان تتعدى حدود المنظمة(الوزارة او المؤسسة) الى منظمات اخرى يمكن ان تتعدى حدود البلد الواحد الى بلدان اخرى ومن هنا تصبح ألازمة عالمية والتي يمكن ان تسبب مأساة انسانية ومادية لايمكن تفاديها بسهولة ، وتكون طويلة الامد من شأنها ان تؤدي الى تغيير الانظمة القائمة اذا لم يتم معالجتها بحكمة.

(٢-٢) مفهوم ومراحل اندلاع الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧)

من التعريفات السابقة للازمة لغوياً واصطلاحاً يمكن القول ان الازمة المالية العالمية هي الشدة والقحط في الأموال والتي نجمت عن ازمة الرهون العقارية التي ظهرت في عام ٢٠٠٧ ولكنها تفجرت في ٢٠٠٨ بسبب تعثر المقترضين في تسديد الديون للبنوك والتي ادت الى حدوث هزة قوية للاقتصاد الامريكي ، والتي انتقلت تداعياتها الى اوربا واسيا مما ادى الى سقوط الكثير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية وما زالت تداعياتها مستمره لحد الان ومن الممكن ان تطيح بنظم اقتصادية عالمية.

وقبل أن نتحدث عن مراحل نشوء هذه الأزمة يمكن القول أن هذه ألازمة ليست أول ألازمات العالمية التي حدثت والتي طالت الكثير من الدول ، ولكن هناك الكثير من الازمات التي حدثت في القرون الماضية منها ،أزمة المضاربة التي حدثت عام ١٦٣٧ مروراً بأزمة المضاربة على الشركات في الهند عام ١٧٧٠ ، وأزمة السكك الحديد في أوربا عام ١٨٤٧ ،، وأزمة المصارف في فرنسا ١٨٨٢ والتي تكررت عام ١٩٠٧ وصولاً إلى أزمة ١٩٢٩والتي حدثت في أمريكا نتيجة المضاربة على أسهم الشركات والمصارف والتي انتهت بكوارث لم ينسها التاريخ منها الحرب العالمية (يوسف، ٢٠٠٩ ،١) ،وخلال الفترة من ١٩٢٩ – ١٩٣٣ أفلست العديد من الشركات ، وانتشرت البطالة ، وانخفض الطلب على السلع والخدمات ،وانخفضت معها أسعارها ، كذلك فشل المدينون في الوفاء بما عليهم من التزامات ، فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان ، وبالتالي انخفض حجم الاستثمار (بلبع،٢٠٠٩ ،١)،وحجم السيولة النقدية(بالإضافة إلى إيداعات البنوك النقدية) بنسبة أكثر من الثلث ، وضعفت القروض التي تمنح للشركات والمستهلكين .كما ازداد الانكماش الاقتصادي (صامويلسون، ٢٠٠٨، ١) ،ونتيجة لذلك وأعلن إفلاس ٥٠٠٠ بنك في الولايات المتحدة ،وخسر المودعون ما يعادل ٣ بليون دولاروقد تبيّن أن أزمة الكساد العظيم ترجع بصفة رئيسة إلى سعر الفائدة من خلال الاقتراض قصير الأجل بفائدة

كما ذكر الاقتصادي الأمريكي (سيمونز) إضافة إلى حدوث انحرافات وممارسات غير أخلاقية في أسواق المال في مقدمتها المقامرة التي كان لها الدور الأكبر في انهيار السوق من خلال المضاربة اعتمادا على البيع الصوري، واتفاقيات التلاعب في أسعار الأوراق المالية، والشراء بغرض الاحتكار.

بالإضافة إلى ذلك فهناك ألازمة المالية الأسيوية سنة ١٩٩٧ حيث شهدت الدول الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها .وكانت من أهم النتائج المترتبة على هذه الأزمة أن أثر ذلك فوراً على دول أخرى مثل الفلبين، إندونيسيا ، كوريا الجنوبية وغيرها. تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ ١٨٠% من حجم إجمالي الناتج المحلى لها .، وقد تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في أندونوسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة(بلبع،٢٠٠٩ ،١).

وايضاً هناك أزمة فقاعات شركات الانترنت التي حصلت أواخر القرن العشرين ،إذ أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت أسهم تلك الشركات في بداية الأمر بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى تحقيق شركات قليلة أرباح حقيقية ، مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة عام ٢٠٠٠ وقد ترتب على هذه أثار كبيرة من بينها انخفاض أسعار النفط ، وإغلاق أسواق المال الأمريكية لحين زوال أثار تلك ألازمة (الخزرجي، ٢٠٠٩، ٩).

ويمكن القول أن هذه أهم ألازمات التي حدثت خلال السنوات السابقة ولكن لم تتوقف ألازمات عند هذا الحد إلى أن ظهرت أزمة الائتمان ٢٠٠٧ ، حيث كانت مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي (١٤٧) دولار للبرميل وبلوغ سعر اليورو حاجزا(١) دولار لكل يورو (يوسف، ٢٠٠٩، ٢). ومن بعد ذلك ظهرت أزمة الرهون العقاري على السطح في أيلول(٢٠٠٧) ،إلا أن الإدارة الأمريكية تأخرت كثيراً في أدراك حجم الكارثة القادمة والتهديد الخطير الذي تمثله هذه الأزمة لمؤسساتها المالية ونظامها المالي ، رغم وجود مؤشرات قوية على أن عدداً من مؤسساتها المالية على وشك الانهيار بسبب انكشافها على القروض العقارية المتعثرة(السلطان،٢٠٠٨، ١) والتي أدخلت القطاع المصرفي في دوامة الخسائر و الاضطرابات وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوى الدخل المحدود متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة مواتية لشراء مسكن أو عقار.ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفى أوساط المستثمرين في قطاع العقار (احمد، ٢٠٠٩ ،١).

لذا تسارعت المصارف على مصادرة العقارات وبيعها حتى فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة نتيجة عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها (نعوش، ٢٠٠٨، ١).

ونتيجة إعلان عدة مصارف إفلاسها فقد حدثت عام ٢٠٠٨ عدة عمليات دمج وبيع ومساعدات لمصارف ومؤسسات مالية عملاقة فعلى سبيل المثال في آذار أعلن "جي بي مورغان

تشيز" شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي ، وقد قامت وزارة الخزانة الأمريكية في أيلول من نفس العام بوضع مجموعتين عملاقة في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و" فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي نحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها مع كفاية ديونها حدود ٢٠٠ مليار دولار. (ويكيبيديا، ٢٠٠٨، ٢) .

وفي منتصف شهر أيلول قام بنك " ليما براذرز" الاستثماري العملاق والذي يعتبر رابع بنك استثماري عملاق في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع نفسه تحت حماية الفصل الحادي عشر من القانون الأمريكي الخاص بالإفلاس ويسمح هذا القانون الأمريكي الخاص بالإفلاس للمؤسسات المالية التي تواجه مصاعب مالية مواصلة أعمالها تحت إشراف قضائي إلى حين أن تتوصل إلى اتفاق مع دائنيها ،بإعلان الإفلاس والطلب من الجهات المختصة اتخاذ إجراءات طارئة لحمايته من الانهيار التام، إلى تصاعد حدة الأزمة المالية (شاهين ، ٢٠٠٨، ١).

بالإضافة إلى ذلك فقد تم بيع مؤسسة واشنطن "ميوتشوال" للخدمات المالية -أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض- لمجموعة "جي بي مورغان" المصرفية العملاقة.

وقد قام "بنك أوف أميركا" بتقديم عرض لشراء" بنك ميريل لينش" أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة الذي اضطر للقبول خشية تعرضه للإفلاس.

وقد عملت الحكومة الأميركية على تأميم الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة ،وأيضا "بنك واكوفيا "- رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة- بيع لمؤسسة" سيتي غروب" المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية(الجزيرة، ٢٠٠٨، ١).

هذه الأحداث التي جرت للمؤسسات المالية خلال ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ والتي بدأت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت إلى بقية دول العالم كانت ورائها أسباب أدت إلى حدوثها وجعلت هذه الأزمة تتفاقم وتتصاعد ويمكن أن تكون أثارها طويلة الأمد وهذا ما سيتم تناوله في الفقرة التالية .

(٢-٣)أسباب الأزمة المالية العالمية

بعد أن بينا كيف بدأت ألازمة المالية العالمية وكيف أن الرهون العقارية والقروض ذات الفوائد المنخفضة وعدم قدرة المدينين على السداد كانت وراء انهيار الكثير من المصارف العملاقة والمؤسسات المالية التي عملت طوال عقود من الزمن والبعض منها كان عابراً للقارات كيف انهار خلال أشهر قليلة ، يمكن القول أن هناك أسباباً أدت إلى هذا الانهيار ويمكن أن نوجز البعض منها :

١- الفساد المالي والإداري والمحاسبي المستشري في إدارات المصارف والمؤسسات المالية (يوسف ،٢٠٠٨، ٢) ، بدأ بفساد البيانات المالية الخاصة بالرهون العقارية بالإضافة إلى فساد المضاربات بالأسهم ذات العلاقة بالبنوك الممولة للعقار (قمبر، ٢٠٠٩، ١) ، بالإضافة إلى تقديم تسليفات تفوق قيمة العقارات المرهونة في سبيل مصالح مشتركة بين المسؤولين في إدارات البنوك والمستفيدين الآخرين أدت إلى نقص حاد في السيولة المصرفية .بحيث أن إدارات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لم تتقيد بالسياسات المصرفية والتي هي أدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال ، لأنها ركزت على الربح السريع الضخم عن طريق الإقراض غير المسؤول وغير المنضبط بالقواعد ألمعروفه، خاصة في قطاع العقارات (أي التمويل العقاري) ومن ثم أهملت في الوقت ذاته اعتبار السيولة والثقة، ولم تقم

بإدارة رشيدة لمخاطر الائتمان أو كفاية رأس المال.هذا بجانب أن الربح السريع والضخم صاحبه فسادٌ في قمة إدارة هذه المؤسسات (الغزالي، ٢٠٠٨ ،١)، بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري أكدت دراسات اقتصادية أن وراء الأزمة المالية الفساد المحاسبي أي فساد في عملية تقييم الأصول إلى جانب ذلك عملية التدليس التي يمارسها مراقبوا الحسابات وتأكيدهم صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية خلافاً للحقيقة (1 ,2009 http://www.alwahah.net,) حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية من ضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية (حسين، ٢٠٠٨، ١).

إذ ان هذا السبب جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يعيد النظر بالمعايير الخاصة بتقييم الأصول و هذا ما سيتم بيانه لاحقاً.

٢- استخدام أدوات مالية مبتكرة وهي المشتقات [1] والتي تتكون من العقود المستقبلية Futures و الاختيارات او الخيارات Options فقامت هذه الأدوات على إعادة بيع الرهون العقارية ،وغيرها من الرهون المشكوك فيها في شكل أوراق مالية ومن ثم تداول هذه الأوراق في الأسواق(الغزالي ، ٢٠٠٨، ٣) أي طمس جذور القروض المختلفة بخلطها وترقيعها وإلصاقها ، ومن ثم إنشاء سندات باسم الشركة التي تولت شراء القروض من المقرضين الأصليين (الجهنمي، ٢٠٠٨، ١) وطرح السندات في الأسواق لبيعها لمستفيدين آخرين بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية بسبب الفوائد التي تم احتسابها على أصل القرض وهذه الفوائد تبدأ تدريجياً على المقترض فيدفع المقترض الفوائد لمدة سنتين او ثلاث قبل ان يصل الى أصل المبلغ المقترض . وفي خطوة احترازية قامت شركات التمويل العقاري بالتأمين على قروض العقارات ، ففي حال تعثر العميل عن السداد تقوم شركات التأمين بتعويض المؤسسات المالية ،حيث بدأت سلسلة تساقط المؤسسات المالية واحدة تلو الأخرى(الدريعي، ٢٠٠٨،٢).

٣-غياب الرقابة على المؤسسات المالية ،حيث أن محافظ البنك المركزي الأمريكي ،ووزارة الخزانة وشركات تقييم الأدوات المالية ،والقيادات التنفيذية للشركات المالية كانوا جميعهم راضين عن تداولات الأسواق المالية ، أي أن كل شيء على ما يرام (الجهنمي ،٢٠٠٨، ١)،حيث أن اغلب هذه المؤسسات أخذت تعمل خارج الطريقة النظامية ،أي ما يسمى بالنشاط خارج الميزانية ، أي بعيداً عن ميدان الرقابة. وهذا النشاط الخارجي يعادل ٧/٦ من مجمل النشاط المصرفي الأمريكي، أي أن ٧/١ فقط من هذا النشاط هو الذي يراقبه البنك المركزي (الغزالي ، ٢٠٠٨، ١).بالإضافة إلى ذلك فأن القيادات التنفيذية للشركات المالية ما كانوا يدركون حقيقة المخاطرة التي حملوها لمؤسساتهم الموظفون المختصون في صفقات الأدوات المالية المستحدثة المعقدة ،أما شركات تقييم الديون فالذي منعها من المحاسبة والاعتراض هو تعارض مصالحهم مع قول الحقيقة لان كبار المتداولين في هذه الأدوات هم عملاؤها ومصدر دخولها.

---

[1] وهي أدوات تجارية«مشتقة» من قيمة ما يشبه السندات التي تم توليدها من خليط القروض المتباينة التي تم دمجها وتم طمس منشئها عمداً ومع سابق إصرار! غير أن هذه «المشتقات» لا تباع ولا تشترى في أسواق مالية تشرف عليها سلطات رسمية كبورصة نيويورك أو شيكاغو أو لندن أو فرانكفورت. وهذا ما سهّل على المتعاملين في «المشتقات» إخفاء درجة خطورة ما كانوا يتاجرون به على المنشآت المالية التي وظّفتهم أولاً ثم على النظام المالي عامة. فلا يوجد سجل يوثق كمية ونوعية وسعر ما يباع ويشترى من مشتقات وليس معروفاً لعامة الناس من البائع ومن المشتر ومتى تم البيع أو الشراء، وكم كان السعر المتفق عليه غير أن عمليات شراء وخلط القروض المتنوعة ثم إصدار ما يشبه السندات مقابلها، غزت أسواق العقار منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي.للمزيد انظر (الجهنمي ،٢٠٠٨، ١)

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1433.htm

٤- غياب الدوافع لدى المحللين من الحرص على تقدير قدرة المقرضين على الوفاء والسبب في ذلك هو عملية بيع الرهن العقاري (الضمان الذي يعطي بموجبة القرض لشراء السكن أو غيره)لمؤسسات مالية ضخمة أميركية أو أجنبية حيث تقوم هذه المؤسسات بخلط جميع القروض التي تشتريها ثم تقوم بتوليد أو إصدار سندات بها يتم بيعها إلى المستثمرين ،لذا غابت الدوافع لعملية التقدير ما دام انه سيبيعون هذه الرهون بربح على المؤسسات العملاقة (الجهنمي، ٢٠٠٨ ،١)

٥- عدم التخصص لدى تلك المؤسسات المالية ،على العكس مما تقوم علية الرأسمالية من التخصيص وتقسيم العمل وفي محاولة لتوظيف السوق لخدمة الأغراض الربحية والمحاسبية لتلك المؤسسات، تحولت، فيها البنوك إلى أداء كافة الإعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء ولقد أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها بما يؤدي الى ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح (المشاط ،٢٠٠٩ ، ٣)، بالإضافة إلى ذلك منح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الحقيقي.

٦- تقصير مؤسسات التصنيف الدولية Raring Co في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والمؤسسات الأمريكية اعتمادا على السمعة ودون مراعاة لمحفظة الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها عن بنوك قوية.

٧- عجز المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)عن تحذير الأسواق وزيادة المخاطر وتنبيه المستثمرين (يوسف، ٢٠٠٩، ٣) ،إذ فشلت هاتان المؤسستان في كشف بوادر الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل استفحالها(قمبر ، ٢٠٠٩، ١).

لذا يمكن اعتبار هذه أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانهيار الكبير للمؤسسات المالية العالمية والتي طال تأثيرها إلى اغلب دول العالم . ولكن هناك وجهات نظر أخرى ترى أن هناك أسباب اكبر من التي طرحت سابقاً كانت وراء هذه ألازمة المالية والتي هي يعتقد البعض أن الأزمة المالية مدبرة حيث أن مقدمات ألازمة بدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط حيث وصلت إلى أرقام قياسية حدود ١٥٠ دولار للبرميل ، وكذلك بلوغ سعر صرف اليورو ١ دولار لكل يورو . وأيضا الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم والتي فاقت أسعارها كل التوقعات وكذلك ارتفاع أسعار الذهب والحديد والاسمنت وبشكل غير طبيعي او غير مسبوق حيث نجد هنا أن قوى السوق(العرض والطلب) لم يكن لها تأثير يذكر على أسعار هذه السلع بقدر ما كانت المضاربات المحمومة وغير الشرعية والتي لها التأثير الأكبر عليها ، ويفسر ذلك بانخفاض أسعار النفط بسرعة كبيرة بعد تسجيله أسعار خيالية رغم ان المنتجون أنفسهم لم يقوموا بزيادة العرض ،وبذلك لم تستفد دولة من زيادة أسعار النفط كونها قامت باستيراد جميع احتياطياتها الأخرى بأغلى الأسعار (ابو سليم ، ٢٠٠٨، ١).

إذ يعتبرها البعض خطة أمريكية محكمة _ لا تغيب الأصابع الصهيونية عنها _تستهدف الافلاس ألعمدي لبعض البنوك والشركات ،وخصوصاً تلك التي تتركز فيها الاستثمارات العربية النفطية والأسيوية ،بغرض ابتلاع هذه الأموال (لأنة لا توجد ضمانات لمن يضعون أموالهم في المؤسسات المفلسة باستعادتها) بغرض الاستيلاء على أموال " صناديق أموال الثروة السيادية العربية " التي تضعها الحكومات في البنوك والشركات والمؤسسات الأمريكية الصناعية.

وليس تلك فقط وإنما أموال صناديق الثروة السيادية الأسيوية واللاتينية لدول مثل الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية والبرازيل ،المستثمرة في المؤسسات المالية التي تعد ديوناً على الاقتصاد الأمريكي ، سوف تعود لبلادها هي وأرباحها الخيالية ، وهو ما لا يريده صانع القرار الأمريكي ليس فقط لان الاقتصاد الأمريكي المتهالك لا يحتمل مخاطر سحب هذه الأموال الطائلة- التي بدأت دول تسحبها بالفعل في أعقاب الأزمات المالية وهجمات الحادي عشر من

أيلول- ولا يقدر على دفع أرباح هذه الأموال الباهظة للخارج ، وإنما ايضاً لأهداف سياسية تتعلق بإنقاذ الإمبراطورية الأمريكية الرأسمالية من الإفلاس والانهيار الاقتصادي والسياسي معاً ،ولن يستطيع المستثمرون الأجانب هنا اخذ أي تعويض من المؤسسات المفلسة بموجب Chapter 11 الذي يحمي المؤسسات المفلسة من الدائنين ولا يترتب أي حقوق لأصحاب الإيداعات على من يشترون هذه الشركات أو البنوك من المستثمرين الأمريكيين الآخرين (عرفة ،٢٠٠٨، ٢)

- ويرى آخرون(وهو بعيد عن التفسيرات الاقتصادية) ان السبب ديني بحت وهو يتعلق بالربا الذي تتعامل به البنوك ، ومن ثم البورصات العالمية ويعتبر هؤلاء التعاملات الاقتصادية المتعلقة بالربا لابد أن يكون لها حد نهائي وفاصل، وهو ما حدث عندما دارت عجلة الرهن العقاري في أمريكا وانتقلت إلى خارج أمريكا لتلحق الأذى بكافة البورصات العالمية التي تهاوت إلى مستويات متدنية لم تحدث من قبل (نبيل ،٢٠٠٨ ، ١)، إذ يعتبرون هؤلاء أن الربا لا يساهم في بناء الحياة فعلياً وبشكل مباشر فالمرابي جشع يدير الأموال كما يتحكم في رقاب الخلق ولا ينتج للناس منتجاً حقيقياً يباشر حياتهم (مانع ، ٢٠٠٨، ١) ، وقد تعهد الله بمحاربة المرابين في قوله تعالى{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا ا للَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ [٢٧٨] فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ ا للَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ [٢٧٩]} [البقرة] ؛فالنظام ألربوي الذي يقوم علية اقتصاد اليوم ،نظام محكوم بالفشل حتى وان حقق نجاحات جزئية ووقتية ، وهذا واضح من هذه ألازمة وتعثر الكثير عن السداد في مجال القروض العقارية وتلك التعثرات جاءت نتيجة زيادة الأعباء المالية على المقترضين مما دفعهم إلى التوقف عن السداد ناهيك عن المثالب العديدة التي يحتويها النظام ألربوي (العركي ، ٢٠٠٨، ١).

لقد أعطت هذه الأزمة برهاناً ساطعاً على خطر الربا، وهو دليل واقعي يراه الإنسان بعينه، وقد نهى الرسول عن الربا وهو في مجتمع قروي صغير، فبانت آثاره الآن في المجتمعات الصناعية المعقّدة، كما أنه حذّر من التوسع في الدين المباح فكيف بالديون المحرمة؟ (السلمي، ٢٠٠٨، ٢).

يلاحظ مما تقدم أن هناك ثلاث وجهات نظر بشأن أسباب الأزمة المالية العالمية ،فالبعض يراها حصلت بسبب الفساد الإداري والمالي والمحاسبي وضعف الحكومة وشبه غياب الرقابة وغيرها من الأسباب ، أي أنها نتيجة طبيعية لممارسات خاطئة تظافرت معاً وكونت هذه ألازمة التي طالت اغلب الدول.

أما الرأي الأخر فيعتبر أنها مؤامرة مدبرة من قبل أمريكا والصهيونية لغرض إفلاس الدول وخاصة العربية لان هناك أموال طائلة مستثمرة في البنوك العالمية وان هذه ألازمة سببت خسارة جميع الأموال كما بينا سابقاً.

حيث أن البعض حذر من تأثير رأس المال العربي المستثمر على الاقتصاد الأمريكي والغربي مستقبلاً ، فهناك تخوف من تحول دفة السياسة في العالم لخدمة المصالح العربية بفعل هذا التأثير الاقتصادي[1].

أما الرأي الثالث فيعتبر أن السبب ديني وان النظام الاقتصادي الرأسمالي قائم على الربا وغيرها من المحرمات التي لا يحللها الدين الإسلامي وان الانهيار كان عقاباً من الله نتيجة الظلم والجور التي اقترفتها الأنظمة الرأسمالية بحق شعوب العالم بسبب الممارسات المخالفة للدين الإسلامي .

يمكن القول أن الرأي الثاني المبني على نظرية المؤامرة وان ألازمة المالية العالمية مدبرة بالرغم من الحجج والحقائق التي وضعها أصحاب هذا الرأي مشكوك به لأسباب عديدة هي:

---

[1] **للمزيد انظر**،جمال عرفة ،" هل دبرت أمريكا الأزمة المالية العالمية للاستيلاء على أموال العرب ؟!"
http://hwarat.osrty.com/showthread.php?t=111073
و همام الشماع، " تفسير آخر للأزمة المالية العالمية.. الإفقار المتعمد"
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1424.htm

١. أن هذه ألازمة المالية طالت أولا أمريكا قبل أي دولة وضربت الاقتصاد الأمريكي بالصميم إذ كان لها تأثير كبير على اقتصادها ، حيث أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية. كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز ٤% والبطالة التي تشكل ٥% والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية[2]..
٢. أن هذه ألازمة جعلت الكثير يعيد النظر بالنظام الرأسمالي التي طالما دافعت عنهُ أمريكا وعملت على نشر هذا النظام على دول العالم . وأنهت أمال أمريكا بالسيطرة على العالم اقتصادياً .
٣. ان هذه الأزمة سلطت أنظار العالم إلى النظام الإسلامي والى المصارف الإسلامية وكيفية عملها لأنها صمدت بوجه الأزمة بسبب أن عملها نابع من تعاليم الدين الإسلامي. ومن المعروف أن هذا ما لا تريده الولايات المتحدة في أن يتصدر النظام الإسلامي هذا المستوى ويكون جزءاً من الخطة التي وضعت لتقليل حدة ألازمة3 .

لذا من خلال ذلك يمكن اعتبار وجهتي النظر الأخرى أكثر الأسباب واقعية هي التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية والتي كان لها تأثيرات كبيرة على الدول .

(٢ -٤) كيفية أدارة ألازمة المالية الأمريكية وخطة الإنقاذ الأمريكية

بعد أن بينا في الفقرة السابقة أسباب ألازمة المالية العالمية والتي قد ترتب عليها نتائج وأثار سوف نبينها في الفقرة اللاحقة من بطالة وركود اقتصادي وارتفاع في الأسعار والسبب في ذلك هو الإدارة غير الصحيحة للازمة وتداركها في وقت مبكر وإنما وضعت الحلول لها بعد ان تزايدت شدة ألازمة وطال تأثيرها اغلب دول العالم.

لذا قبل أن نتحدث عن كيفية أدارة ألازمة المالية الحالية وخطة الإنقاذ الأمريكية ، سوف نبين ما هو معنى أدارة ألازمة .

لقد عرف الباحث البريطاني وليامز أدارة ألازمة بأنها سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة ، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمام الأمور مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للازمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها(البلداوي، ٢٠٠٨، ١).

---

[2] **للمزيد انظر**، صباح نعوش،" خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي".
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

[3] **للمزيد انظر** ،موقع صيد الفوائد
http://www.saaid.net/arabic/214.htm
- و مقال رئيس تحرير مجلة تشالينجر (بوفنيس فانسون) الافتتاحية بعنوان (البابا والقرآن) مخاطب بابا الفاتيكان أظن إننا بحاجة أكثر في هذه ألازمة المالية إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا إلى إن قال لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وإحكام وطبقوها ما حلت بنا الكوارث والأزمات.
http://www.fikr.com/?Prog=article&Page=details&linkid=141
-معهد الأمام الشيراز الدولي للدراسات- واشنطن
http://www.siironline.org

إذ أن أدارة الازمة(Crisis Management) تعني قيادة الازمة وتوجيهها والإمساك بمتغيراتها وإدارة هذه المتغيرات وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمدير الازمة بدفعها في الطريق الذي يرغب أن تندفع فيه لإيصالها إلى النهاية التي يحقق أهدافه وتحمي مصالحة .
أن مفهوم(أدارة الازمة) يختلف عن مفهوم (حل الازمة) ففي الوقت الذي يكون مفهوم حل الازمة هو إنهاء الازمة دون استفادة من الفرصة التي هي احد معالم الازمة . تكون أدارة الازمة هي سعي صناع القرار لدى كل أطرافها إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية (الهدله، ٢٠٠٥، ٢).
وبطبيعة الحال تختلف عملية أدارة الازمة عن الإدارة بالأزمات ، إذ إن الأخيرة هي فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة وزعزعة استقرار بعض الأوضاع بهدف أحداث شيء من التغيير في ذلك النشاط لصالح مديره(شومان ، ٢٠٠١، ٣).
والواقع أن (الإدارة بالأزمات) يقابله أسلوب أخر من قبل الطرف المقابل وهو(أدارة الازمات)، إذ أن هذا الموقف المتأزم الذي أوجده (خلقه) الطرف الأول يستدعي قيام الخصم بتكثيف جميع إمكاناته، وتسخير كامل قواه للخروج من هذه الازمة بمكسب أو اقل الخسائر(غنيم، ٢٠٠٧، ٣).
ومن ذلك يجب التعامل مع الازمات وأدارتها أدارة رشيدة ووضع المعالجات السليمة التي تساعد في الخروج من الأزمة بأقل الخسائر . وفي ضوء الأزمة المالية التي يمر بها العالم فقد عملت المؤسسات المالية العالمية وفق أسلوب الإدارة بالأزمات حيث قامت نتيجة تصرفاتها الخاطئة سواء كانت مقصوده أو غير مقصوده بزعزعة اقتصاد العالم ، لذا كان على المعنيين أن يقوموا بإدارة هذه الأزمة ومعالجتها بشكل الصحيح.
بالطبعً قبل وضع المعالجة لأي أزمة ينبغي أن يكون هناك عملية تحليل وتشخيص وتقدير لحجم الأزمة ، ولو أن كل ذلك جاء متأخراً في الازمة المالية الامريكية ،حيث أن الازمة التي بدأت في الولايات المتحدة لم يتم تداركها ووضع الحلول لها في حال وقوعها ، وإنما بدأت الدراسة الجدية لها بعد أن انتقل تأثيرها إلى الدول الأخرى ، حيث قام الرئيس الأمريكي بالتوقيع على مشروع إنقاذ النظام المالي في ٢٠٠٨/١٠/٣ بعد أقرارهن مجلس النواب والشيو في ٢٠٠٨/١٠/٢ حيث تقوم الخطة أساسا بالسماح للحكومة بشراء الديون متدنية النوعية المرتبطة بالرهن العقاري(ابو دهيم، ٢٠٠٩، ١) ، بالإضافة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية، التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.
و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيو الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة. أما تفاصيل خطة الإنقاذ الأمريكية كانت كما يلي (الجزيرة، ٢٠٠٨، ١-٢):

١. السماح للحكومة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
٢. يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء، التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
٣. تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
٤. يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة.

٥. رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.
٦. منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
٧. تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
٨. منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
٩. استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
١٠. أن يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
١١. أن يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
١٢. يتم تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
١٣. يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
١٤. اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

بعض الاقتصاديين اعتبر الخطة علاجا جراحيا يقدم حلا شاملا من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط. بالإضافة الى ذلك تضمن الخطة استمرارية الثقة في البنوك الأميركية.

بينما يشكك كثير من الخبراءفي نجاح خطة الإنقاذ المالي لشراء الديون الهالكة في المصارف المتعثرة والتي يرجح المختصون بأن خطة الـ ٧٠٠ مليار دولار ربما تؤدي لإنقاذ بعض المؤسسات المالية المحتضرة إلا أنه لا يمكن وقف هذا التدهور الكبير الذي ظهرت بوادره جلية على اقتصاديات أوربا بل تعداها بتأثيره إلى الأسواق الأسيوية (الكناني، ٢٠٠٨، ٢)، أن خطة الإنقاذ وما سبقها من محاولات إنقاذ وحدات مصرفية، مثل شركة التأمين العالمية الأمريكية، وصلت إلى ما يقرب من تريليونَي دولار، وتحديداً ١ تريليون دولار؛ منها بالطبع ٧٠٠ بليون دولار كخطة إنقاذ مباشرة.. هذا في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.هذه الخطة في الواقع لا تعالج الجذور ومسببات الأزمة، وإنما تعالج ظاهر الأزمة، وبالتالي لم ولن تُحدث الأثر المطلوب على الأقل في فترة وجيزة.ونعني بالجذور دراسة قواعد عمل الوحدات المصرفية في الجهاز الأمريكي، وأيضًا دراسة أدوات الرقابة على هذه الوحدات، وقبل ذلك وبعده محاسبة المسؤولين عن هذا الانهيار.ثم بعد ذلك العودة- إن أمكن قبل الانهيار الكبير الذي قد يحدث- إلى سياسات مصرفية منضبطة حول السيولة والعائد، وإدارة مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال (الغزالي، ٢٠٠٨، ١).

يمكن القول أن الخطة التي وضعت هي خطة إنقاذ مؤقتة لأنه يُفترض قبل كل شيء أن تعالج الأسباب التي أدت إلى ألازمة المالية والتي قد بينا البعض منها سابقاً ولا تكتفي فقط بعملية الشراء والتأميم لان ذلك علاج لجزء من ألازمة وليس كلها وسوف تمر سنة تقريباً على وضع الخطة ولازالت تداعيات ألازمة لحد ألان ، وبما أن الأمور تسير بهذا الاتجاه ، فأنة سيكون هناك حتماً أعادة نظر بالخطة الموضوعة وصياغة خطة جديدة بعد انتهاء المدة المحدد للخطة .

المبحث الثالث

آثار ألازمة المالية العالمية وتداعياتها

فرضت الكارثة الاقتصادية التي لحقت بالأسواق المالية الأمريكية نفسها على العالم اجمع . ومازالت تلك الكارثة غير المسبوقة والتي سماها المراقبون " أزمة القرن" تؤثر في أسواق العالم خاصة الأوربية والأسيوية التي ترتبط بأمريكا بسبب هيمنة أمريكا اقتصادياً وسياسياً على العالم وفرضها سياسات " العولمة " على الجميع(العريان ، ٢٠٠٨، ١). لذا وبعد ان بينا مفهوم ألازمة المالية وأسباب حدوثها والخطة التي وضعت لمعالجتها ، سوف يتم تناول تأثير ألازمة المالية في الفقرات التالية:

(٣- ١) تأثير الأزمة المالية العالمية على أسواق الأوراق الماليـــة العالميـــة(البورصات)

تحظى أسواق الأوراق المالية باهتمام من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من حشد المدخرات الوطنية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاه لأفراده.

ويعرف سوق الأوراق المالية بأنة عبارة عن نظام يتم الجمع بموجبه بين البائع والمشتري لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين ،حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال.

ولكن مع نمو وسائل وشبكات الاتصال ، فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي ، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق وذلك من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف دول العالم (ملكاوي و حمادنه ،٢٠٠٩، ١١).وبما ان سوق الأوراق المالية يعتبر أحد مكونات الأسواق المالية ، فإن الأزمة المالية لعبت دوراً كبيراً في تدهور أسواق الأوراق المالية العالمية للأسباب التالية:

١. توسع المؤسسات المالية في منح الإئتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.
٢. عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي.
٣. الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن الاقتصاد الامريكي الذي هو أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.
٤. عدم ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي و الحكومة والإجراءات التي تتخذها مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في البورصة .

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحوّ ١٢١ مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة ٤٠٠ نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع ١٥٠ نقطة (فتحي ،٢٠٠٩،

١١). وبين الشهر الأول من سنة ٢٠٠٨ و تشرين الأول من نفس العام ، فقد انخفض مجموع قيمة الأسهم الأمريكية من عشرين تريليون دولار إلى اثني عشر تريليون، أي خسر مالكو الأسهم ٤٠% من ثرواتهم وقاربت الخسارة في دول العالم الأخرى نفس المعدل تقريباً (علوش، ٢٠٠٨، ٣)،حيث من المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى ٧٠% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي فسوف تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع فأن البورصات العالمية تبدأ في الانحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوزتها من أسهم، مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، آخذين في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية(فتحي ،٢٠٠٩، ١١) .

لذا فقد تأثرت سوق الأسهم الأمريكية بدرجة كبيرة من جراء الأزمة المالية مما أدى إلى هبوط المؤشرات بدرجات كبيرة وهذا موضح بالرسوم البيانية ١، ٢، ٣ التي يوضح فيها مستوى المؤشرات الماضية والحالية والمستقبلية في أسواق الأوراق المالية الأمريكية، فقد بينت الرسوم أهم ثلاثة مؤشرات في الولايات المتحدة وهي داو جونز ، ستاندرد آند بورز، ناسداك حيث نلاحظ تذبذباً في هذه المؤشرات وانخفاضها في شباط ٢٠٠٩ عنه في سنة ٢٠٠٨

أما أسواق الأوراق المالية الأوروبية فقد تأثرت أيضا بالأزمة المالية الأمريكية ومن أهم البورصات الأوروبية بورصة ألمانيا، لندن ،فرنسا حيث نلاحظ تذبذباً في المؤشرات أيضا وهبوطها عن سنة ٢٠٠٨ حيث تبين الرسوم البيانية ٤، ٥، ٦ مؤشرات البورصات الأوربية الماضية والحالية والمستقبلية. ويلاحظ في هذه الرسوم هبوط مؤشرات البورصة الاوربيه لما بعد شباط ٢٠٠٩ و تبدأ بالارتفاع بعد حزيران.

أما أسواق الأوراق المالية الآسيوية فقد تأثرت أيضا بالأزمة المالية ومن هذه البورصات اليابان و الصين وسنغافورة حيث يلاحظ تذبذب مؤشرات البورصات الأسيوية والممثلة بالرسم البياني ٧، ٨، ٩ حيث تبين المؤشرات السابقة والحالية والمستقبلية ويلاحظ هبوط هذه المؤشرات ما بعد شباط ٢٠٠٩[1]

Chart(1)

[1] للمزيد انظر

the Financial Forecast Center Independent .Objective.,2009
http://forecasts.org

مؤشر داو جونز الماضية والحالية والمستقبلية لأسواق الأوراق المالية الأمريكية

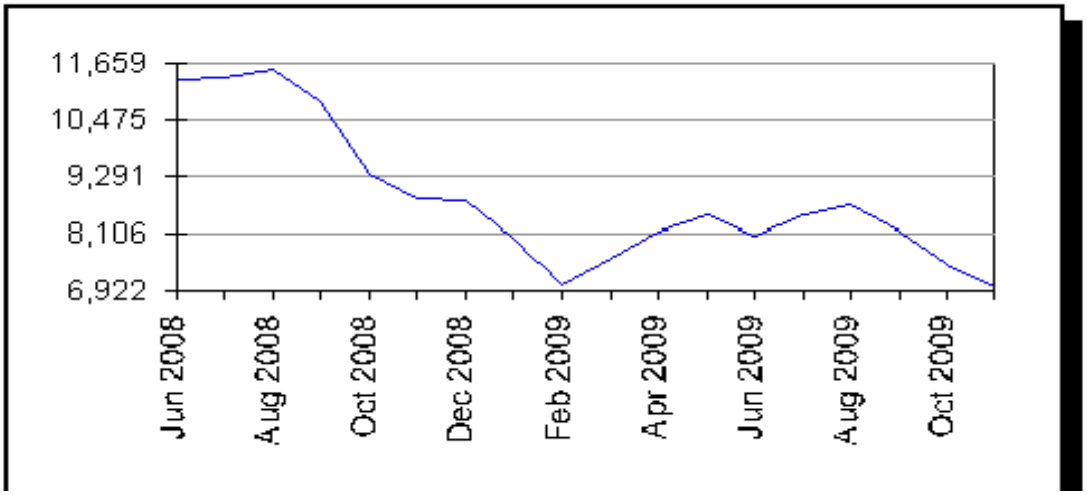

source:-() http://www.marketvector.com/stock-market/djia.htm ,2009

Chart(2)

مؤشر ستاندر اند بورس ٥٠٠(S&P) الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية الأمريكية

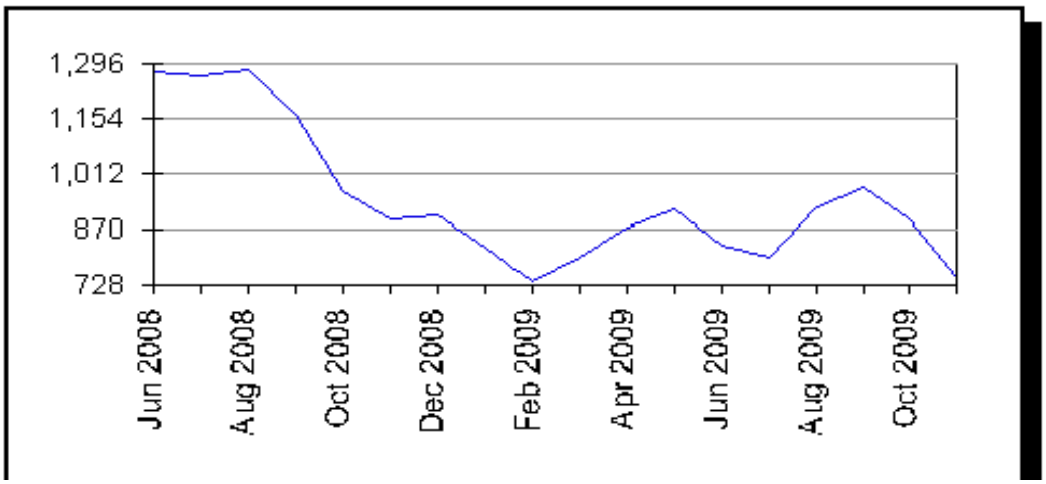

source:-(http://www.marketvector.com/stock-market/sp-500.htm,2009)

Chart(3)

مؤشر ناسداك الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية الأمريكية

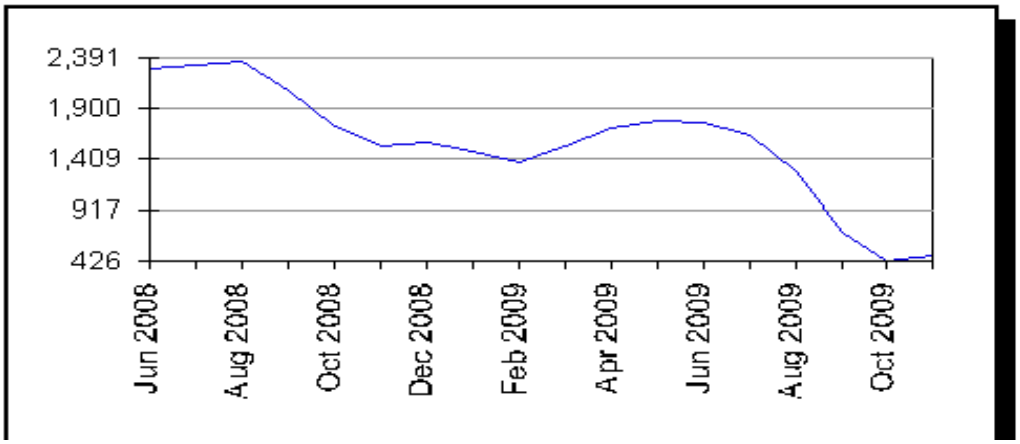

source:-(http://www.marketvector.com/stock-market/nasdaq.htm,2009)

Chart(4)

مؤشر DAX الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية الالمانية

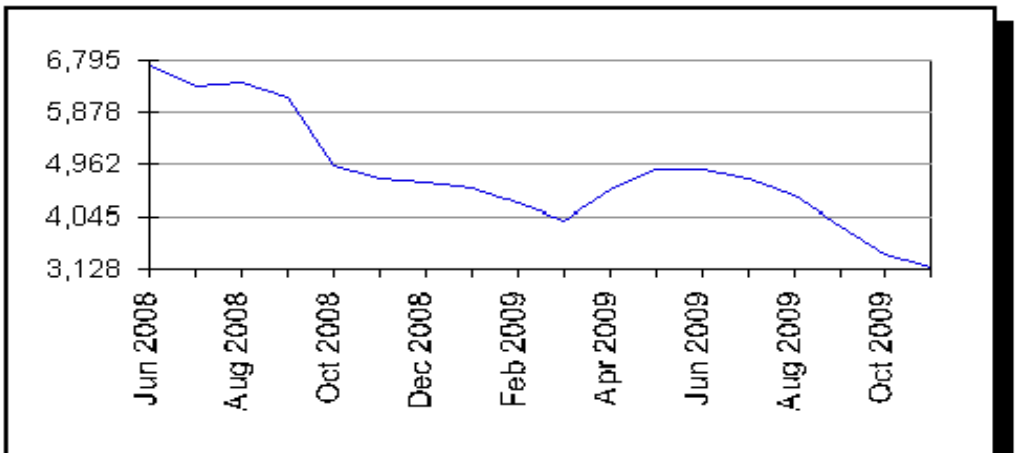

source:-(http://www.marketvector.com/stock-market/dax.htm,2009)

Chart(5)

مؤشر FTSE 100 الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية البريطانية

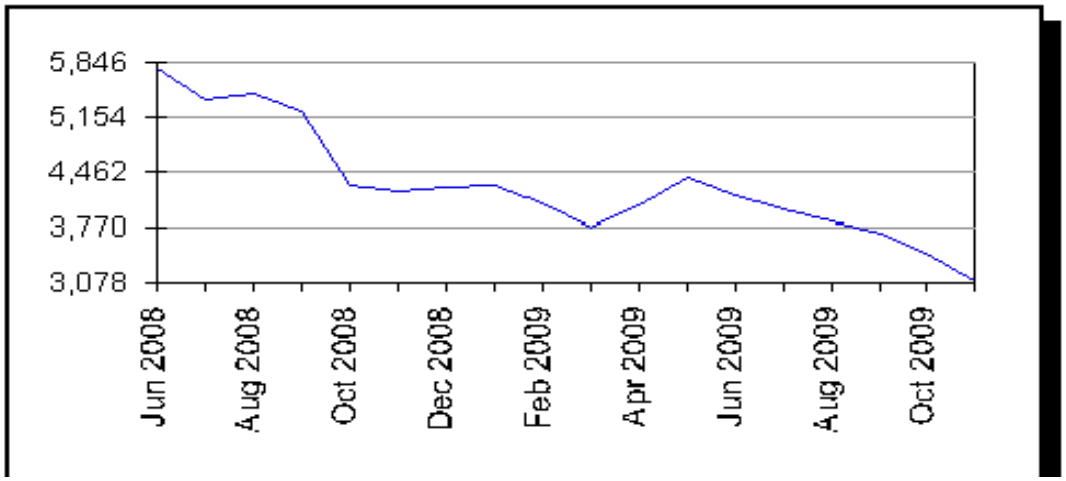

source:-(http://www.marketvector.com/stock-market/ftse_100-m.htm,2009)

Chart(6)

مؤشر CAC 40 الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية الفرنسية

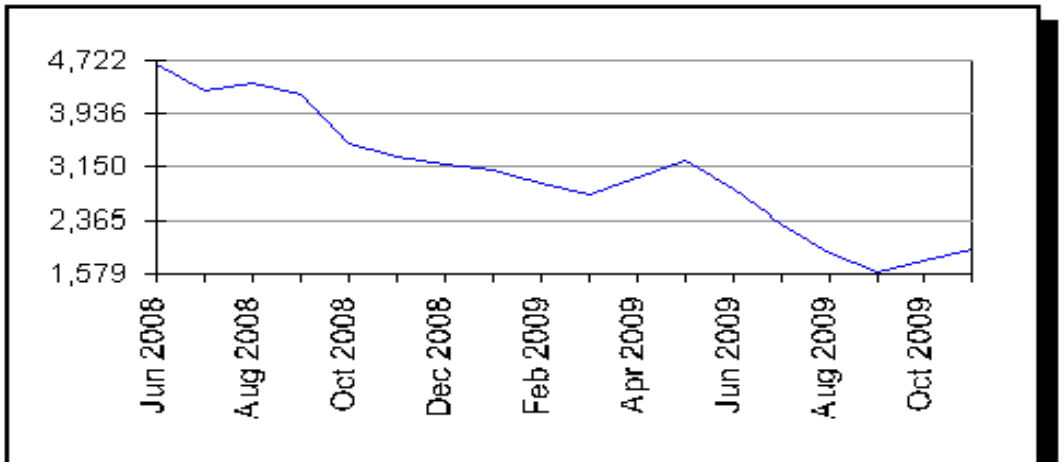

source :-(http://www.marketvector.com/stock-market/cac_40-m.htm,2009)

Chart(7)

مؤشر Nikkei 225 الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية اليابانية

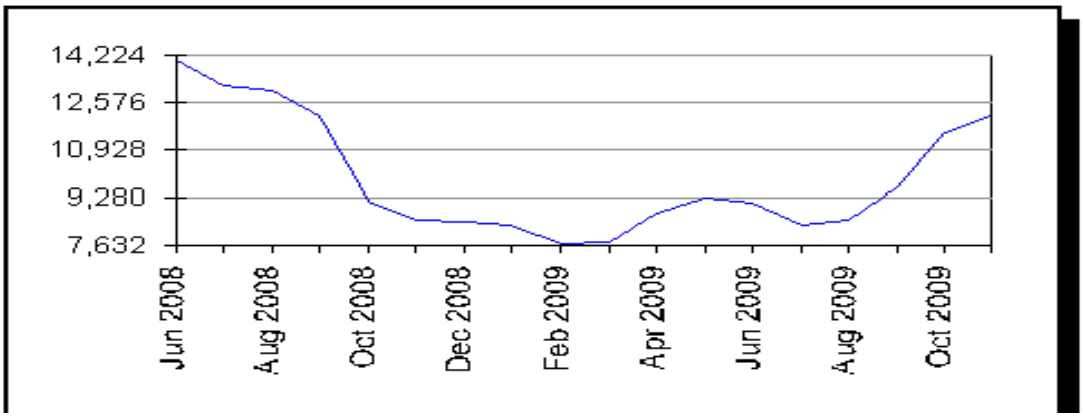

source:-(http://www.marketvector.com/stock-market/nikkei_225-m.htm,2009)

Chart(8)
مؤشر Hang Seng الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية الصينية

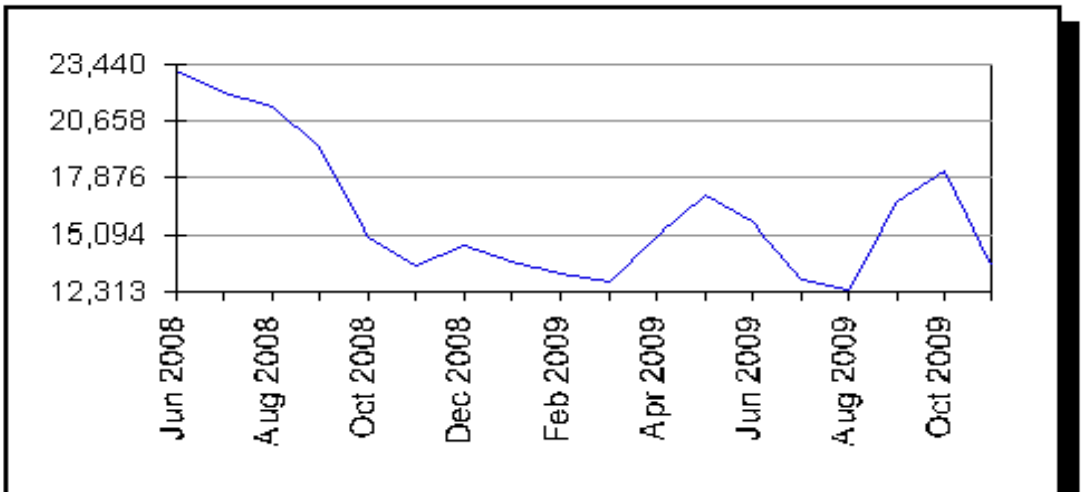

source:-(http://www.marketvector.com/stock-market/hang_seng-m.htm,2009)

Chart(9)
مؤشر Straits Times الماضي والحالي والمستقبلي لأسواق الأوراق المالية السنغافورية

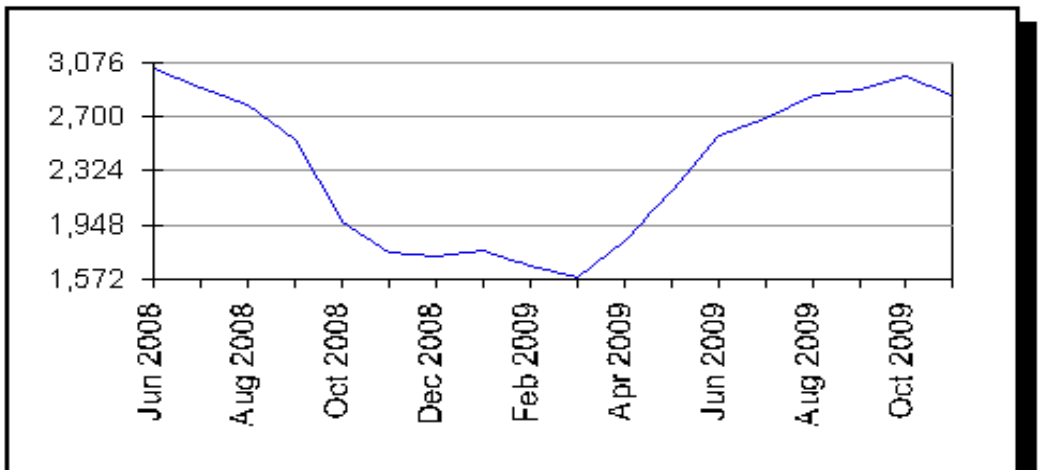

source :-(http://www.marketvector.com/stock-market/straits_times-m.htm,2009)

أما أسواق أوراق المال العربية كالبورصة السعودية " أكبر البورصات العربية "، البورصة المصرية،و بورصة الأمارات، فقد هبطت المؤشرات العامة فيها وهذا ما توضحه الرسوم البيانية (١٠، ١١، ١٢، ١٣) والسبب في ذلك هو أن عادةً أصحاب رؤوس الأموال قد يستثمرون أموالهم في عدة أسواق في أن واحد ، فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها الخسارة ، وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية ، وتتم عملية السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم، وهذا هو سبب هبوط المؤشرات في البورصات العربية (نعوش، ٢٠٠٨، ٢) .

Chart(10)
المؤشر العام للسوق السعودي

المصدر:-(فتحي ،٢٠٠٩، ٢٠).

Chart(11)
المؤشر العام لسوق دبي

المصدر:-(فتحي ،٢٠٠٩، ٢١).

Chart(12)
المؤشر العام لسوق أبو ظبي

المصدر:-(فتحي ،٢٠٠٩، ٢١).

Chart(13)
مؤشر داو جونز للبورصة المصرية
للفترة من ٢٠٠٨/٤/٢٩ إلى ٢٠٠٩/٤/٢٨

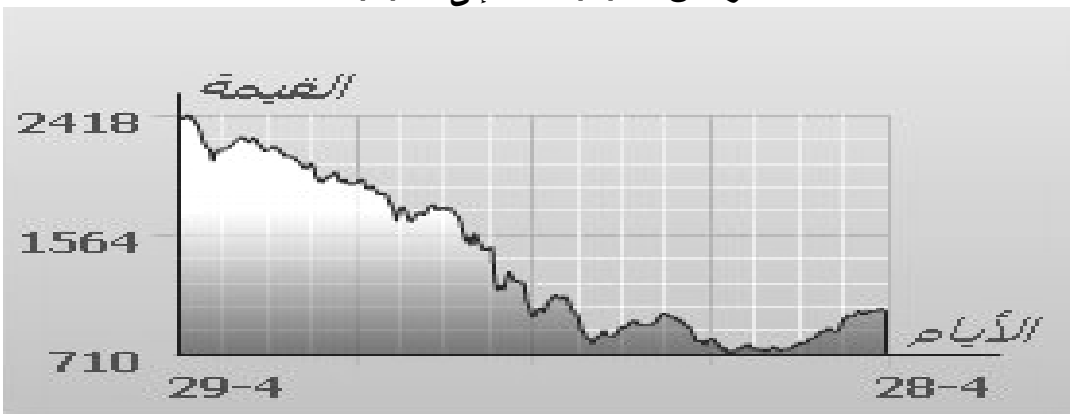

المصدر:-(فتحي ،٢٠٠٩، ١٩).

(٣-٢) تأثير الأزمة المالية العالمية
علـى النمـــو الاقتصادي.

لقد رافق الكساد الذي حصل في الولايات المتحدة الامريكية بسبب الأزمة العالمية والتي تُعد أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم تدهوراً في النمو الأقتصادي العالمي. فالأزمة المالية العالمية لم تعمل على شل حركة القطاع المالي فحسب، وإنما أثرت بشدة أيضا على الاقتصاد الحقيقي. في الولايات المتحدة كان مركز زلزال ألازمة خفض المستهلكين والشركات أنفاقهم واستثماراتهم، حيث عمدت البنوك التي تكبدت خسائر جسيمة إلى تشديد قبضتها على أموالها .فضلا عن ذلك، أدت المخاوف من الكساد الطويل والعميق إلى تردد الناس في الاقتراض، وأنفاق الأموال.وتراجع الإنفاق الاستهلاكي، الذي يمثل ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي الشامل ، بواقع ٣ % في الربع الثالث لعام ٢٠٠٨ ، حيث تراجعت توقعات النمو العالمي خلال العام الماضي بوقوع معظم الاقتصاديات المتقدمة في حالة كساد، ومعاناة الاقتصاديات النامية من نكسات. ويخشى البعض من أن الكساد الحالي قد يكون الأطول ، على الأقل منذ كساد عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ الذي استمر

١٦ شهراً. وفيما تحولت مخاوف الكساد في الولايات المتحدة إلى واقع، سقطت الاقتصاديات الأخرى من أوربا إلى آسيا ضحية للازمة المالية.

تقلص نمو الاقتصاد السويدي خلال الربع الثالث إلى د ٠ % ربعين متتاليين، ما يعنى انه دخل حالة كساد مع اقتصاديات أخرى أعضاء في الاتحاد الأوربي مثل ايرلندا، وإيطاليا، وألمانيا.

انحدرت اليابان بشكل أعمق نحو الكساد مع تراجع إنتاج المصانع بنسبة ٣ %، وانخفاض الأنفاق الاستهلاكي بنسبة ٣ في المائة خلال أكتوبر ٢٠٠٨.

وتباطأ النمو الاقتصادي في الهند ، وهى قوة اقتصادية صاعدة ، بنسبة ٠ في المائة خلال الربع الثالث مقابل ٧ في المائة خلال الربع الثاني.

وتشهد الدول النامية الواقعة تحت رحمة أزمة ليست من صنعها تباطؤا أكبر في النمو الاقتصادي العام القادم. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته في أواخر عام ٢٠٠٩ (http://arabic.cri.cn/361/2008/12/12/82s108480.htm,2008, 1-2).

(٣-٣) تأثير الأزمة المالية العالمية على العمالة

إن الأزمة المالية كان لها تأثير على مختلف أشكال الحياة ومن بينها العمالة فقد ساعدت هذه ألازمة فقدان الكثير لوظائفهم بسبب التوقف والإفلاس والتصفية إذ أصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل(احمد، ٢٠٠٩، ١). فقد حذّرت منظمة العمل الدّولي من أنّ الأزمة الماليّة قد ترفع أعداد العاطلين عن العمل في العالم من عشرين مليون شخص إلى ٢١٠ ملايين شخص في نهاية العام الحالي (٢٠٠٩)، بل يمكن لهذه الأرقام أن تتفاقم، وذلك بحسب تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، والتي لن تنجو منها كبرى دول العالم، وهي التي أطلقت شرارة الأزمة الماليّة (الشيخ، ٢٠٠٩، ١).

كما أوضحت المنظمة من أن فرص العمل للمهاجرين في البلدان الغربية قد تتقلص مستقبلا بتأثير ألازمة الاقتصادية العالمية وما أحدثته من تزايد لمعدلات الباحثين عن عمل في هذه البلدان.

وأشارت الدراسة التي نشرتها المنظمة على موقعها الاليكتروني بالانجليزية إلى أن حكومات دول مثل بريطانيا واستراليا أعلنت إجراءات لتقليص عدد العمالة المهاجرة الماهرة من اجل توفير وظائف لمواطنيها الخريجين كما أن الولايات المتحدة أعلنت حزمة إجراءات من شأنها عودة ٨٧ ألف مهاجر إلى بلادهم.

وأوضحت أن تأثير ألازمة المالية العالمية على العمالة المهاجرة يختلف من بلد لأخر حسب مستوى تأثير ألازمة على هذا البلد مشيرة إلى أن أكثر المتضررين هم العاملين في قطاعات التشييد والصناعات التحويلية والخدمات نتيجة الركود الذي أصاب مثل هذه القطاعات.و أن الصعوبات التي يواجهها قطاع البناء في أسبانيا والولايات المتحدة كان لها أثراً سلبي على المهاجرين العاملين في هذا القطاع وكذلك الحال بالنسبة للبنوك والفنادق في دول عديدة

(http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=16442&subcategoryid=260&categoryid=36 ,2009 ,1) إذ إن الأزمة المالية العالمية بدأت تهب رياحها الحارة على أسواق العمل العربية وبدأت آثارها تظهر على وضع العمالة العربية ويتخوف العمال العرب من تسريحهم من وظائفهم خارج أوطانهم نظراً للظروف الاقتصادية(دحلان، ٢٠٠٩، ١). ,حيث يوجد حوالي ١٦ مليون عامل عربي أو أكثر في المهجر بدؤوا يتعرضون، مثل غيرهم، للتسريح من أعمالهم، وطبعا سيعودون إلى بلدانهم وستحدث في هذه البلدان زيادة في عدد البطالة؛ لأن هذه الأعداد ستضاف للأعداد الموجودة العاطلة عن العمل (قويدر،٢٠٠٩، ١).مما يعني أن

الأزمة المالية العالمية قد زادت عدد العاطلين عن العمل مما يعني أنها زادت عدد الفقراء في العالم .

(٣-٤) تأثير ألازمة الماليـــة العالمية
على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تضاعفت في العالم خلال السنوات الست الماضية، غير أنها لم توزع بشكل عادل ومتوازن، مما جعل الدول الأقل نموا تحصل على ٣% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم(الجزيرة، ٢٠٠٨، ١).
وقد أكدت الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينكمش، بينما تكافح اقتصادياتها مع تناقص حجم الصادرات، وتدفق رأس المال إلى الخارج بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية في العالم.
وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» المنعقد في جنيف ٢٠٠٩ اكد المجتمعون على أن عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، التي تعد أسلوب الاستثمار الرئيس، انخفضت بشكل حاد في الربع الأول من العام ٢٠٠٩. وأوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بنسبة ٥٤%، وأن عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود تراجعت بنسبة ٧٧ %، مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٨. وأضافوا أن ٥٧ دولة سجلت انخفاضاً حاداً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها الصين والبرازيل وروسيا (http://www.alrroya.com/node/19231,2009,1).
ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية ٢٠٠٩ " الصادر عن البنك الدولي"، من المتوقع أن يتقلص معدل نمو الاستثمار في بلدان العالم النامية من ١٣ % في عام ٢٠٠٧ إلى ٣ % في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتضييق أوضاع الائتمان وانخفاض مستوى تقبل المخاطر، إذ أدى التغير الذي طرأ على سلوك منح القروض وإعادة التقييم العام لمخاطر الائتمان إلى زيادة أوجه عدم اليقين والمخاطر الجديدة في الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تباطأ معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة - وهي أحد المحركات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الماضية - بصورة ملحوظة منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٠ % مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٧(البنك الدولي، ٢٠٠٩، ١). وقد جرى تسليط الضوء على ذلك الوضع في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)".[1]

(٣-٥) تأثير الأزمة المالية العالمية
على مؤسسات المجتمع المدني

لقد طال تأثير الأزمة المالية مؤسسات المجتمع المدني (المؤسسات الخيرية) والتي أوجدت لمساعدة الناس ، بينما تبرز مخاوف متزايدة من تقليص المساعدات والمعونات المخصّصة للدّول الفقيرة؛ جرّاء انشغال العالم كلّه بمراكزه وبأطرافه بتلك الأزمة(الشيخ، ٢٠٠٩، ١) ،فقد عانت الكثير من المؤسسات الخيرية من نقص المساعدات نتيجة الأزمة المالية إذ كانت الكثير من

[1] للمزيد انظر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨" **الصادر عن** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)**"

http://www.unctad.org/ar/docs/wir2008overview_ar.pdf

البنوك هي جهة تقديم المعونات الخيرية لهذه المؤسسات. كما أن كثيراً من المنظمات الخيرية أودعت أموالاً بفوائد مرتفعة في بنوك تعرضت لحالة من عدم الاستقرار بسبب انهيار هذه البنوك ، كما ان عدداً من مؤسسات الوقف غير الربحية التي تقودها الجامعات الأمريكية فرضت إجراءات ترشيد بعد تراجع قيم محافظها الاستثمارية.

يضاف إلى ذلك أن التراجع في الدعم المالي لم يكن شاملاً. فمن المحتمل أن تعاني المؤسسات التي تعمل ضمن الآجال الطويلة، وتساعد في قضايا أقل شعبية، أكثر من تلك التي تولد تعاطفاً فورياً في العمل في مجال تقديم المساعدات الطارئة لأولئك الذين تأثروا بالأزمة الحالية (جيتس و جاك، ٢٠٠٩، ١) .

اما بالنسبة للجمعيات العربية فقد كان وقع الأزمة عليها بشكل متباين ، فقد لجأت بعض المنظمات إلى تقليص عدد العاملين أو مشاريعها أو الاثنين معاً.والسبب في ذلك هو تضخم تكاليف المعيشة بالنسبة للناس والذين كانوا يقدمون المساعدات الخيرية للمنظمات الإنسانية ،والسبب الأخر هو أن الكثير من الأشخاص يعملون في البورصة وأي انخفاض تشهده الأسواق المالية سيؤثر على هباتهم أيضاً.

في العراق يرى بعض ممثلي المنظمات الأهلية أيضاً أن عملهم لن يتأثر بالأزمة. ولكن الأزمة قد تؤثر بشكل غير مباشر بسبب هبوط أسعار النفط ، بالإضافة إلى ذلك فأن الجمعيات الخيرية في العراق تحصل على القليل من الدعم المقدم من الخارج والباقي يضيع نتيجة الفساد (شبكة الأنباء الإنسانية، ٢٠٠٨، ١) .

من ذلك يمكن القول أن ألازمة أثرت على كل شيء في العالم ولم تترك مجالاً لم نر تأثيرها علية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(٣-٦) تأثير الأزمة المالية العالمية
على المصارف الإسلاميـــة

في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف لخسائر فادحة وأزمة سيولة نتيجة أزمة الرهن العقاري التي تعصف بالعالم هذه الأيام، نجد أن المصارف الإسلامية تظهر أرقامها المعلنة نموا في الأرباح مع توفر سيولة قد تصل حد التخمة في بعض المصارف الإسلامية. ولا يعني هذا الأمر أنها بمنأى عن التأثر بهذه الأزمة العالمية، حيث أن المصارف الإسلامية لا تعمل في جزر منفصلة معزولة عن بقية العالم، بل هي جزء من المنظومة المالية العالمية تؤثر وتتأثر بما يجري في العالم. ولكن تأثرها لا ينتج من تعرضها للأزمة مباشرة والتي خرجت منها المصارف الإسلامية سليمة مائة بالمائة. بل ينتج من توابع هذه الأزمة كانخفاض البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء كان استثمارا مباشرا أو عن طريق صناديقها الاستثمارية. كما أن هذه الأزمة قد تحد من قدرتها على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم اليوم مما يضعف قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها وجميع هذه العوامل قد تؤثر في نمو أرباحها، هذا من ناحية تأثيرات الأزمة السلبية على المصارف الإسلامية، إلا أن هذه التأثيرات تبقى محدودة مقارنه بما حصل للمصارف الأخرى، أما بالنسبة للآثار الايجابية لهذه الأزمة على صناعة الصيرفة الإسلامية فتتمثل في إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها،كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوربية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية ومن أهمها السوق الفرنسية، حيث دعا مجلس الشيو الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا. وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.
وقد عززت هذه الأزمة وخروج المصارف الإسلامية منها دون خسائر الثقة في هذه المصارف مما أدى إلى تحول العديد من عملاء المصارف التقليدية من غير المسلمين في بريطانيا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية وفق تقرير نشرته جريدة «برمنغهام بوست». ان هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلا عن الصيرفة التقليدية (الناصر، ٢٠٠٩، ١-٢).

(٣-٧) تأثير الأزمة المالية العالمية
على المحاسبة كعلم ومهنة

إن الأزمة المالية العالمية الحالية باتت تحدث تغييراً لا يستهان به على شتى مجالات الحياة وعلى مستوى عالمي منقطع النظير، لقد تم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيو الأمريكي، والكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة (القشي ،٢٠٠٩، ١).
وقد أكد الكثير من الباحثين في مجال الأزمة المالية أن السبب الأساسي لنشوء الأزمة المالية العالمية هو مشكلة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من افلاسات وانهيارات للشركات العالمية التي كانت تمثل أعمدة الاقتصاد العالمي(وقد بينا ذلك سابقاً) ، إذ إن تقدير القيمة السوقية للرهون العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وكذلك بيع الرهون العقارية ذات القيمة غير الحقيقية بين المؤسسات المالية بشكل متكرر ومع عدم استطاعة المدينين تسديد

ما بذمتهم مما اضطر المؤسسات المالية إلى بيع الرهون العقارية التي لم تحقق القيم اللازمة لسداد التزاماتها،مما أدى إلى انهيارات متلاحقة للمؤسسات المالية. ومن ذلك يلاحظ أن الأزمة التي نشأت هي أزمة تقيم سببها الإدارة أو من يمثلها لان عملية تقييم الرهون العقارية بشكل مضخم من قبل الإدارة أو من يمثلها في عملية التقييم وكذلك عدم الحصول على الضمانات الكافية عند تقديم القروض،لذا لو تمت عملية التقييم بصورة صحيحة لما شهدت الولايات المتحدة أزمة مالية نتيجة عدم مقدرة المدينين على السداد .

حيث أن تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ يشير صراحةً إلى وجوب أن تكون هذه التقديرات موضوعية وتمتاز بدرجة عالية من الحيادية ، ولم يسمح هذا المعيار لأي حالة من حالات التقدير الجزافي تضخيماً أو تخفيضاً لقيمة الأدوات المالية، وإنما كان التأكيد عن الإفصاح على القيمة العادلة المستندة إلى أراء الخبراء من ذوي المهنة والتخصص والذين يمتازون بالحيادية ، وتقع على عاتق الإدارة اختيارهم، لذا فمدى سلامة التقييم تتحمله الإدارة ايجابياً كان أم سلبياً (المعموري والصوفي ، ٢٠٠٩، ١٩- ٢٠).

أن للتلاعب بتقييم الأصول و بالبنود المقدرة دور هام للتلاعب في حسابات الإرباح التي لا تلبث أن تثبت عدم قدرتها على تغطية الديون.بالإضافة إلى دور الوثائق المعتمدة في المحاسبة للتمكن من التقييد ، وهذا ما لم يطبق ، إذ تم تسجيل مبالغ كبيرة دون وجود وثائق تصدقها ، علما أن سبب عدم التقييد يرجع إلى التحكم المؤسسي الذي حد من الرقابة .أيضا لم يسيروا مع الإطار الفكري للمحاسبة بشكل تام .. و لم يعيروا سياسة الحيطة والحذر اهتمام فلم تقدر الخسائر على كبر حجمها ، وبذلك مخالفة لمفهوم الأهمية النسبية والموضوعية ..

كما أن مخالفة مبدأ الإفصاح التام أدى إلى تضليل المستفيدين وساعد على استمرارية الفساد وصولا إلى الإفلاس والانهيار(العيد ، ٢٠٠٩، ٤- ٥). وبما أن هذه الإجراءات هي من اختصاص المحاسبين مما يعني أنهم شركاء مع الإدارة بهذه الأزمة وفي عملية التلاعب وليس السبب المعايير المحاسبية وإنما سوء التطبيق والفساد المنتشر في هذه المؤسسات.

لذا لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم ١٥٧(الذي يعادل المعيار ٣٩ في المعايير المحاسبية الدولية) وبشكل خاص طريقة القيمة العادلة ، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا خاصا بمشروع إعادة النظر في المعيار وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من هيئة الأوراق المالية (SEC) أن تعلق العمل بطريقة القيمة العادلة(ال عباس، ٢٠٠٨، ٢).

وعليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ الأمريكية القسمين ١٣٢ و ١٣٣ اللذين يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم ١٣٢ "to suspend mark to market Authority accounting" لهيئة الأوراق المالية صلاحية تعليق تطبيق المعيار ١٥٧ لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين .

وينص القسم ١٣٣ "market accounting Study on mark to" يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيو خلال فترة ٩٠ يوما تبدأ من تاريخ إقرار الخطة وبحيث تتضمن الدراسة: أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية، أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال ٢٠٠٨، اثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين، الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، مدى إمكانية

إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم ١٥٧ (ابو دهيم ، ٢٠٠٩، ١). كما أن تفاوت الإجراءات التي تتخذها الدول الصناعية حول هذا الموضوع من حيث الصيغ والخطوات، فإنها في النهاية سوف تصب في نفس الهدف الذي تتطلع إليه الأسواق والمستثمرون والمؤسسات المالية (يوسف، ٢٠٠٩، ٢).

وقد جاءت المراجعة الشاملة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية لمخاطر البنود خارج الميزانية العمومية كاستجابة مباشرة لتوصيات قمة الدول العشرين الكبرى المنعقدة في واشنطن في تشرين ثاني ٢٠٠٨ والتي خرجت بتوصيات تعبر عن قلقها حول قيام المنشآت المسؤولة عن إعداد التقارير المالية ، وخصوصا البنوك، باستخدام أشكالا وهياكل خاصة لإدارة التوريق المالي والاتفاقيات المالية المعقدة، واعتبرت القمة ذلك مسألة تدعو إلى بذل المزيد من الاهتمام (http://www.tagtdp.com.news.aspx?id=520&lang=ar,2009,1) .

تزامنت الإجراءات والخطوات الجادة التي اتخذتها قمة مجموعة العشرين (الأخيرة)المنعقدة في لندن في الثاني من (نيسان) ٢٠٠٩، مع حديث وتفكير جادين يتعلقان بكيفية تفادي حدوث أزمة عالمية مماثلة. ووردت في قرارات «المجموعة»، إشارات واضحة إلى أن العالم يميل إلى إيجاد معايير محاسبية مناسبة، تعاضد في شكل كبير الحيلولة دون تكرار حدوث أزمات مال مماثلة للأزمة الحالية، فأكدت قرارات القمة، أن الإجراءات الخاصة بتفادي ألازمات في المستقبل، تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتطوير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق وأبدت مجموعة العشرين في قمة لندن، تصميمها على تعزيز تعاونها لإعادة إطلاق النمو العالمي وإصلاح النظام المالي، وأكدت تبنّي خطة تحركات ملموسة ومحددة لاستعادة الثقة بالأسواق، على أن تطبق هذه الخطة في كل دولة منفردة، وفق أنظمتها وبما يتناسب مع أسواقها، ويشمل ذلك المعايير المحاسبية، بحيث أن الحديث ينصب حالياً على إيجاد معايير محاسبية دولية موحدة، مع وجود معايير وطنية مماثلة تتناول التفاصيل (يوسف، ٢٠٠٩، ١).

وبالمقابل فقد كان هنالك العديد من الأصوات التي تدافع عن المعايير المحاسبية وخاصة معيار القيمة العادلة وتؤكد على أن المعايير المحاسبية ليست السبب في نشوء الأزمة المالية .

ففي ٢٠٠٨/٩/٣٠ تم إرسال رسالة إلى الكونغرس الأمريكي من (Centre for Audit Quality) يوضحون فيها بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

وفي تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١ بعثت رسالة إلى هيئة الأوراق المالية من قبل(Council of Institutional Investors) والذي يدير أعضاءه أصولا بقيمة ٣ تريليون دولار حيث أوضحوا فيها بأن تعليق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقلل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.

بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢ تم إرسال رسالة إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي في ضوء الاستبيان التي قامت بها CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي ٩٧ ألف خبير استثمار) ضمن الاتحاد الأوروبي الذي تضمن سؤالين، الأول: هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي (IFRSs)؟ والثاني: هل تعتقد بأن الوقف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام البنكي الأوروبي؟ وجاءت النتيجة كما يلي: الإجابة على السؤال الأول بنعم (٢١%) ولا (٧٩%) والإجابة على السؤال الثاني بزيادة الثقة (١٥%) وبنقصان الثقة (٨٥%).

وذلك لأعلام ساركوزي وكذلك قادة الاتحاد الأوروبي بأن التعديل في المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي الأوروبي ولن يحسن من استقرار السوق وأن المعايير قد تم تطويرها من اجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عن الحقيقة وأن تغيير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقلل من الشفافية، وسيضعف من معايير المحاسبة المقبولة عالمياً وأن الالتزام بتلك المعايير وما يرافق ذلك من إيضاحات كافية ستسمح

لخبراء الاستثمار بتقييم السلامة المالية للشركة، وأن وضع قناع على الأداء المالي سوف لن يحل الإشكالية وأخيرا يجب أن لا نقنع أنفسنا بان وقف العمل بمبدأ القيمة العادلة سيحل الأزمة (ابو دهيم ، ٢٠٠٩، ١- ٢). وبالرغم من ذلك كان لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إجراءات وتصريحات جادة بشأن هذا الموضوع والتي يمكن تلخيصها باختصار بالآتي:

١. في شهر نيسان ٢٠٠٨ اعد منتدى الاستقرار المالي "The Financial Stability Forum (FSF)"[1] تقريراً تحت عنوان "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية"[2] قدم التقرير إلى وزراء السبع الكبار ومحافظ البنك المركزي.كان التقرير نتيجة للجهد المبذول من قبل العديد من الهيئات القومية والمنظمات الدولية من بينهم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB .حيث وضع التقرير ٦٧ توصية صادق عليها مجموعة السبع في ١١ نيسان ، حيث أوصى التقرير IASB بما يلي: (http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/Recommendations+of+the+Financial+Stability+Forumhtm,2009,1)

أ- تحسين معايير المحاسبة والإفصاح عن النشاط خارج الميزانية.
ب- تحسين وتقوية المعايير المتعلقة بالإفصاح عن التقديرات ، والطرق المحيرة المرتبطة بالتقديرات.
ت- فحص المتطلبات والمبادئ للإفصاح عن تقديرات الأدوات المالية ، وتمييز مناطق التحسين أو التعديل (improved).
ث- تعزيز المعايير المتعلقة بتقييم الأدوات المالية في ظل الأسواق غير النشيطة.

٢. في شهر أيار ٢٠٠٨ ورداً على توجيهات منتدى الاستقرار المالي السابقة قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتشكيل لجنة الخبير الاستشارية "Expert Advisory (EAP) Panel"، يشارك في عمل اللجنة عدد من المنظمات ، أما الهدف من قيام هذه اللجنة هو مساعدة IASB في ما يلي:
(http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/IASB+forms+an+expert+advisory+panel.htm,2008, 1)

أ- أعادة النظر في الممارسات المتعلقة في مجال التقييم والتقنيات.
ب- صياغة التطبيقات التي تخص تقييم الأدوات المالية في ظل الأسواق غير النشيطة.

٣. في ١٣ حزيران ٢٠٠٨ قامت لجنة الخبير الاستشارية (EAP) بأول اجتماع لها في لندن لمناقشة التقديرات الشخصية وكشف مسألة المقابلة عملياً في بيئة السوق الحالية، وايضاً التمييز بين الأسواق النشيطة والخاملة.
(http://www.iasb.org/Current+Projects/IASB+Projects/Fair+Value+Measurement/Fair+value+of ,2008,3)

وفي ١٨ من نفس الشهر ناقشت اللجنة ايضاً تقييم الأدوات المالية في ظل الأسواق غير النشيطة[1] .

---

[1] وهو منتدى اسس لغرض معرفة نقاط الضعف وتطوير وتطبيق الرقابة القوية والإشرافية والسياسات الأخرى
The Financial Stability Forum ،http://www.financialstabilityboard.org/.

[2] للمزيد انظر
The Financial Stability Forum," Report of The Financial Stability Forum on Enhancing Market and Institutional Resilience", April 2008.
http://www.financialstabilityboard.org/publications/r_0804.pdf

[1] للمزيد حول اجتماعات لجنة الخبير الاستشارية (EAP)

(http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/Expert+Advisory+Panel+discusses..,2008,1)

٤. في ١٦ أيلول ٢٠٠٨ قامت لجنة الخبير الاستشارية (EAP) بتقديم تقريرها عن كيفية قياس القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة ،وقد علق Sir David Tweedie رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB " المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي" FSF " [2] .

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+provides+update+on+response+to+credit+crisis.htm)

٥. في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٨ قام أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتقديم تقرير إلى مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) ولجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) بناءاً على التقرير التي نشرته(SEC) و (FASB) في ٣٠ أيلول (توضيحات على محاسبة القيمة العادلة) [3] يوضحون فيه بأن ما جاء في التقرير (SEC) و(FASB)هو ليس تعديلاً لمعيار(FAS 157) وإنما هي توضيح أو توجيه للقيمة العادلة في الأسواق غير النشطة. ويعتبر أعضاء(IASB) أن معيار (FAS 157) جاء متسقاً مع (IAS 39) للأدوات المالية(الاعتراف والقياس) ،وقد علق Sir David Tweedie رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBعلى ذلك " ان مجلس معايير المحاسبة الدوليةِ يتعهّدُ بعَمَل ما عليه في رَدّ أزمةِ الائتمان ويعترفُ بالحاجةِ لتَزويد إيضاحات أضافية للقيمةِ العادلةِ للأدوات الماليةِ في الأسواق الصعبة التحويل إلى نقدِ. وان ما قام به (SEC) و(FASB) مساهمة مفيدة، نحن سَنُواصلُ ضمان أيّ توجيه على مقياسِ القيمةِ العادلِه وهو متسق مع التوضيح الذي زود مِن قِبل موظّفي (SEC) و(FASB) ومعايير الإبلاغ المالي الدولي" International Financial Reporting Standards (IFRSs)"

(http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/2A5C5070-750A-4DE8-B7B1-44AAB93FAAAA/0/Fair_value_accounting_02102008.pdf,2008,1)

The International Accounting Standards Board , Expert Advisory Panel

http://www.iasb.org/Current+Projects/IASB+Projects/Fair+Value+Measurement/Fair+value+of+financial+instruments+in+markets+that+are+no+longer+active.htm

[2] للمزيد انظر

The International Accounting Standards Board ,IASB provides update on response to the credit crisis, issues draft report from expert advisory panel,.2008
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/38FE5674-7BFF-4656-9F81-A28CE560B00/0/Update_on_IASB_response_to_creditcrisis.pdf

&

IASB Expert Advisory Panel,Measuring and disclosding the fair value of financial instruments in markets that are no longer active, 2008
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/F309C029-84B4-4F1F-BFB6-886EE9922A42/0/Expert_Advisory_Panel_draft_160908.pdf

[3] للمزيد حول التقرير

Securities and Exchange Commission &Financial Accounting Standards Board (FASB) , Clarifications on Fair Value Accounting , 2008. http://www.sec.gov/news/press/2008/2008-234.htm

٦. في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الإفصاح عن خطواته القادمة بشأن ألازمة وهو يؤكد التزامه بتوفير الشفافية للمستثمرين و لمستخدمي القوائم المالية الآخرين ، ويؤكد ايضاً الحاجة إلى توضيح أكثر لمعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRSs) ، وأنه على استعداد للقيام بأي دراسة للمحاسبة وتأثير ألازمة، بالإضافة إلى أنه سيعيد النظر بمعيار(IAS 39) ، كما أبدى رغبته في المساعدة بأي دراسة تتعلق بنوعية معلومات القيمةِ العادلةِ الحالية التي تزود إلى المستثمرين وأي تأثير للتقارير المالية على الأزمة المالية[4].

٧. في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)بإصدار تعديلات على(IAS39) الأدوات المالية(الاعتراف والقياس) و(IFRS 7) الأدوات المالية (عمليات الإفصاح التي تسمح لإعادة تصنيف بعض الأدوات المالية)[1].

هذه التعديلات جاءت من اجل تقليل الاختلاف بين معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRSs) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، وقد علق Sir David Tweedie رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBبشأن ذلك " برغم قسوة ظروف ألازمة المالية الحالية يتعهد مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعمل السريع بإعادة الثقة والشفافية إلى الأسواق المالية".

(http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/7AF46D80-6867-4D58-9A12-92B931638528/0/PRreclassifications.pdf,2008,1)

٨. في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر التحسينات حول عمليات الإفصاح عن الأدوات المالية لغرض توفير معلومات مفيدة الى المستثمرين والأطراف الأخرى حول قياس الأدوات المالية وخطر السيولة.وقد استندت التحسينات الى الدراسة التي قامت بها لجنة الخبير الاستشارية (EAP).

(http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/4493DEDA-9495-4656-B144-959168282860/0/PRonEDIFRS7Amendments.pdf,2008,1)

٩. في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بالإعلان عن أنشاء مجموعة استشارية عليا ، تقوم بمراجعة القضايا التي تتعلق بالأزمة المالية بشكل منسق وعلى مستوى علمي عال جداً ،إذ تتكون من بعض المنظمات ، والمستثمرين، والمدققين،ومستخدمي القوائم المالية. وقد قال Robert Herz رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) "إن التطورات المستمرة في الأزمة المالية العالمية تتطلب من الحكومات والمنظمات إعادة هيكلة الأسواق المالية في أنحاء العالم لان المحتمل أن يثير قضايا مهمة في أعداد التقارير المالية، في الولايات المتحدة وفي أسواق المال الدولية. فالمجموعة الاستشارية التي نحن بصدد تأسيسها سوف تساعد المجلسين في القضايا التي تنشأ عن التطورات المستمرة في الأسواق المالية العالمية ، لكي يتسنى لنا معالجة الأخطاء ووضع الحلول السليمة وزيادة الشفافية".

(http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/BA694784-0AF9-45DF-94E5-4F1E1BE2626D/0/PRIASBandFASBadvisorygroup.pdf,2008,1)

---

[4] للمزيد انظر

The International Accounting Standards Board , IASB announces next steps in response to credit crisis,2008.

(http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/C852569A-8BA6-4636-8C0D-DB7EEB088A26/0/IASBannouncesnextstepsinresponsetothecreditcrisis.pdf)

[1] للمزيد حول التعديل

The International Accounting Standards Board , Reclassification of Financial Assets,2008.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/BE8B72FB-B7B8-49D9-95A3-CE2BDCFB915F/0/AmdmentsIAS39andIFRS7.pdf

١٠. في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٨ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) عن تفاصيل أخرى عن وجهات نظرهم المشتركة في التعامل مع القضايا التي تنشأ عن ألازمة المالية العالمية وأكدت على العمل بأسلوب منسق وعالمي، وأكدت ايضاً على أعداد تقارير مالية عالية النوعية لان ذلك سوف يزيد الثقة بالأسواق المالية العالمية والذي يؤدي الى زيادة الشفافية ، والى اتساق كبير في أعداد التقارير المالية عالمياً.

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+and+FASB+commit+to+a+global+approach+to+enhance+market+confidence.htm,2008,1)

١١. في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٨ اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليل استرشادي عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير الصادر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB) ولجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) ،وقد أعد هذا الدليل من قبل أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية و بالاعتماد على التقرير النهائي للجنة الخبير الاستشارية (EAP).

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+publishes+educational+guidance+on+the+application+of+fair+value+measurement+when+markets+become.htm,2008,1)

١٢. في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي2 لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين الذي أقيم في ٢٠٠٨/١١/١٥ وانطلاقا من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة شرحاً مفصلاً عن الخطوات التي تمت لمواجهة الأزمة.

(http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/Trustee+letter+to+G20+participants.htm,2008,1)

١٣. في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عن رؤساء المجموعة الاستشارية العليا والذين هم Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC). والتي شكلت من اجل القضايا المتعلقة بالتقارير المالية في ظل الازمة المالية العالمية الحالية، وأشار الإعلان أنه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور .

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Hans+Hoogervorst+and+Harvey+Goldschmid+to+co-chair+advisory+group+considering+financial+reporting+is.htm,2008,1)

١٤. في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨ تم إعلان عضوية مجموعة الأزمة المالية الاستشارية " The Financial Crisis Advisory Group (FCAG)" من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) والتي أعلن في الفقرة السابقة رؤسائها.

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+and+FASB+announce+membership+of+Financial+Crisis+Advisory+Group.htm,2008,1)

---

[2] لقراءة نص الخطاب الكامل

http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/BE29F49A-188E-4A46-8995-45FAE19DB09A/0/Trustees_letter_addressed_to_US_President.pdf

١٥. في ١٨ آذار ٢٠٠٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بطلب وجهات النظر عن المقترحات التي قدمها تقرير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) الذي تناول الإرشاد على قياس القيمة العادلة ،وتدهور الأدوات المالية ،وقد تم توجيه التقرير إلى لجنة الخبير الاستشارية (EAP) لدراسته وإعطاء وجهات النظر بشأنه .

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+seeks+input+on+proposed+FASB+guidance+regarding+fair+value+measurement+and+impairments+of+finan.htm,2009,1)

١٦. في ٢٣&٢٤ آذار ٢٠٠٩ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) خطوات أخرى بشأن ألازمة المالية العالمية، وقد تعهدتا على العمل سويه وبشكل عاجل لإيجاد معايير مشتركة،فالإضافة إلى المواضيع التي عملوا بها (والتي تم ذكرها سابقاً) ،فأنهم سوف يعملون على تحليل محاسبة خسائر القروض ضمن الأدوات المالية ، وهذا الشيء يؤكد نظرتهم المشتركة للازمة المالية ،و الى الهدف العام لإرادة التقارب بين معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRSs) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).

فبالإضافة إلى ذلك سوف تعمل المجالس على تطوير معايير مشتركة ، علاوة على ذلك، وافقت المجالس على إصْدار الاقتراحات لاستبدال معايير أدواتهم المالية الخاصة بمعيار مشترك في ظرف شهور،. وكجزء من هذا المشروع، ستفحص المجالس محاسبة خسارةِ القرضِ، و بضمن ذلك نماذج الخسارةِ المحتملة والمتوقعة.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+and+FASB+announce+further+steps+in+response+to+global+financial+crisis.htm,2009,1

١٧. في ٣١ آذار ٢٠٠٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر مسودة العرض (ED/2009/3)[1] لاقتراحات تحسين إلغاء الاعتراف(derecognition) بالأدوات المالية التي تزال من القوائم المالية ، ويحدث ذلك عندما تفقد الوحدة سيطرتها على موجوداتها المالية أو قامت بسداد مطلوباتها المالية .

بالإضافة إلى ذلك فهي تقترح تحسين متطلبات الإفصاح ،خصوصاً في الحالات التي تواصل الوحدة امتلاكها للأصول المالية وهي موضوعة تحت الإلغاء(مقترح أن تلغى) ، إن عمليات الإفصاح الإضافية سوف تساعد مستخدمي المعلومات بجعل تقديرهم للمخاطر أفضل لمثل هذه الموجودات.

أن هذه الاقتراحات تعتبر جزءاً من المراجعة الشاملة لمجلس معايير المحاسبة الدولية لمحاسبة النشاطات خارج الميزانية، وقد أكد المجلس على أن هذه الاقتراحات كانت موجودة قبل ظهور ألازمة المالية ،لكن اضطراب الأسواق أبرزت ضرورة المسألة .وان (IASB) وضعت المقترح(مسودة العرض (ED/2009/3) لغرض التعليق علية من كافة المعنيين لغاية ٣١ تموز ٢٠٠٩ لغرض إبداء الآراء والتعليقات علية.

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+proposes+improvements+to+derecognition+requirements+as+part+of+review+of+off+balance+sheet+risk.htm,2009,1-2).

والهدف من هذا المشروع كان:

(http://www.iasb.org/Current+Projects/IASB+Projects/Derecognition/Derecognition.htm,2009,1)

[1] لغرض قراءة نص مسودة العرض (ED/2009/3)

The International Accounting Standards Board , Derecognition Proposed amendments to IAS 39 and IFRS 7"exposure draft ED/2009/3",2009.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/74354283-FBBE-4B0D-9D45-FFB88BFE313B/0/EDDerecognition.pdf

* لتَحسين متطلباتِ إلغاء الاعتراف (derecognition) للموجودات الماليةِ في (IAS 39)، التي أدركت أنها صعبة الفهم والتطبيق العملي.
* للتَحَرك نحو تقاربِ متطلبات إلغاء الاعتراف (derecognition)في (IAS 39) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).
* لتَزويد مستخدمي المعلومات بالمزيد من المعلوماتِ حول تعرّضِ الوحدة إلى أخطار الموجودات الماليةِ المحولة.

١٨. في ٣١ آذار ٢٠٠٩ قامت مجموعة الأزمة المالية الاستشارية (FCAG) بإرسال رسالة[1] إلى رئيس الوزراء البريطاني باعتباره مضيف قمة العشرين ألمقامه في لندن في الثاني من نيسان ٢٠٠٩ ، حيث بينوا في الرسالة كيف تأسست هذه المجموعة ،ممن تتكون ،وأهدافها، واطار عملها، والأمور التي قامت بها لحد ألان وخاصة فيما يتعلق بالمحاسبة والأزمة المالية ،وإنها سوف تقوم بإصدار تقريرها في شهر تموز ستقوم بإرسال نسخه منه ، وقد طلبت من مضيف القمة أن يوزع الرسالة على جميع المشاركين.

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Financial+Crisis+Advisory+Group+Distributes+Letter+to+G-20.htm,2009,1)

١٩. في ٧ نيسان ٢٠٠٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالتعليق على توصية مجموعة العشرين والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP). بخصوص المعايير المحاسبية ، حيث أوصت المجموعة بتوحيد المعايير بمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالية النوعية ، وقد بين (IASB) انه على استعداد للتعاون مع جميع الجهات المعنية بالمحاسبة لغرض انجاز هذا الهدف، خاصة وانه عمل بشكل موسع مع مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)و مجلس معايير المحاسبة الياباني (ASBJ) ،ومع جهات عالمية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك سوف يقوم (IASB) بطرح مشروع لإنشاء معيار جديد بدل التعديلات التدريجية خاص بالأدوات المالية بدل المعيار الحالي (IAS 39 الأدوات المالية:الاعتراف والقياس) ، وأكد المجلس إن هذا المعيار سيكون رصيناً ويخاطب القضايا التي تنشأ عن ألازمة المالية بطريقة شاملة ، وسوف ينشر هذا المشروع خلال ستة أشهر، ويأتي كرد على خطاب مجموعة العشرين التي دعت إلى تخفيض التعقيد عن معايير محاسبة الأدوات المالية.

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+Responds+to+G20+Recommendations+and+US+GAAP+Guidance.htm,2009, 1-2)

٢٠. في ٢٤ نيسان ٢٠٠٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر جدول مواعيد الستة أشهر لغرض مناقشة استبدال معيار الأدوات المالية بمعيار جديد ،وقد ناقشت في اول اجتماع مع مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) قياس الأدوات المالية وتدهورها .وقد قامت مجموعة ألازمة المالية الاستشارية (FCAG)ومجلس شورى المعايير"The Standards Advisory Council (SAC)" بتقديم الإرشاد والنصيحة في الاجتماع،ومن خلال هذا الاجتماع واجتماعات الموائد المستديرة المشتركة بين (IASB) و(FASB) ، استنتج مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التالي:

[1] لقراءة نص الرسالة الكامل

The International Accounting Standards Board & Financial Accounting Standards Board (FASB) , The Financial Crisis Advisory Group (FCAG),2009
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/66CB9ED7-DDA2-4791-A899-1FDD94786F66/0/FCAGG20ProgressReport.pdf

- **قياس القيمة العادلة : إن الإرشاد الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عن قياس القيمة العادلة جاء متسقاً مع الإرشاد الحالي لمعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRSs) ، ومحتوى تقرير لجنة الخبير الاستشارية (EAP) " القياس والإفصاح للقيمة العادلة للأدوات المالية في الأسواق غير النشيطة". لذلك يلاحظ ان الجميع يعمل في اتجاه واحد ،حيث أن ذلك يضمن الاتساق المستمر في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRSs) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).**
- **تدهور الموجودات المالية : وافق (IASB) على وجهات النظر التي تدعو إلى إيضاح متطلبات التدهور ،كجزء من مراجعتها الشاملة والمستعجلة على (IAS 39) ، وإنها ستعمل مع (FASB) كجزء من مشروعها العالمي لاتساق وجهات النظر حول موضوع التدهور.**

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+sets+out+timetable+for+IAS+39+replacement+and+its+conclusions+on+FASB+FSPs.htm,2009,1-2)

٢١. **في ٢٨ أيار ٢٠٠٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر الإرشاد الأولي على قياس القيمة العادلة للتعليق عليه ، حيث اعتبر هذا المشروع جزء من برنامج طويل الأمد لـ (IASB) و(FASB) لغرض التقارب مع معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRSs) والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP).وهو متسق مع توصيات مجموعة العشرين ، وهي وتعتبر جزءاً من الرد على ألازمة المالية العالمية، وقد فتح التعليق على مسودة العرض لغاية ثمانية وعشرين أيلول.**

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+publishes+draft+guidance+on+fair+value+measurement.htm,2009, 1-2)

٢٢. **في١٤ تموز ٢٠٠٩ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر مسودة العرض تحت عنوان "الأدوات المالية كيفية التصنيف والقياس" التي تبين الاقتراحات الخاصة بتحسين محاسبة الأدوات المالية.و يعتقد(IASB) أن ذلك يخفض التعقيدَ بشكل ملحوظ ويجعل الأمر أكثر سهولة على المستثمرين لفهم البيانات المالية ،وخطط (IASB) لإكمال بديل (IAS 39) أثناء ٢٠١٠ ، بالرغم من أن التطبيق الإلزامي سيكون في كانون الثاني ٢٠١٢.**

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+proposes+improvements+to+financial+instruments+accounting.htm,2009,1-2)

٢٣. **في٢٨ تموز ٢٠٠٩ قامت مجموعة ألازمة المالية الاستشارية (FCAG) بنشر تقريرها[1] الذي يتعلق بمعيار المحاسبة- وفعاليات المحيط (setting activities) ، وتغييرات أخرى على البيئةِ التنظيميةِ الدوليةِ بعد الأزمةِ الماليةِ العالميةِ.**

يتكون تقرير (FCAG) من أربعة محاور رئيسة ،ويحتوي على سلسلة من التوصيات لتحسين العمل والتأثير العالمي للمعيار- المحيط (setting). أن اهم المحاور التي تكون منها التقرير:

- **الإبلاغ المالي الفعال.**

[1] **لقراءة تقرير مجموعة ألازمة المالية الاستشارية (FCAG)**
Financial Crisis Advisory Group, Report Financial Crisis Advisory Group,2009.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/5EB35F78-33FC-4C34-9C97-53DB4543038D/0/FCAGReport29July_LD.pdf

- ❖ قيود(Limitations) الإبلاغ المالي.
- ❖ تقارب المعايير المحاسبية.
- ❖ استقلالية ومسؤولية المعيار- المحيط (setting)

وقد علق Hans Hoogervorst رئيس مشارك في (FCAG) على التقرير" أحث صناع السياسة حول العالم لقراءة التقرير وإبداء الملاحظات حوله وخصوصاً فيما يخص المعايير المحاسبية المقبولة بشكل واسع ، ويبرز التقرير أهمية وحدود الإبلاغ المالي. أن المحاسبة ما كانت أساس ألازمة المالية، ولكن لها دور مهم في اتخاذ القرار.

وقد أضاف Harvey Goldschmid رئيس مشارك في (FCAG)"بينما تقريرنا يؤكد جودة (improved) الإبلاغ المالي فأنه سيساعد على أعادة الثقة لمشتركي الأسواق المالية وبذلك يعمل كمحفز لتزايد الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي .

(http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Financial+Crisis+Advisory+Group+publishes+wide-ranging+review+of+standard-setting+activities+followi.htm,2009,1-2)

إن العرض السابق يعتبر أهم الخطوات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهي لازالت مستمرة في عملها لتطوير المعايير المحاسبية والارتقاء بها لكي تكون بعيدة عن مستوى الشبهات ، فمنذ نشوء الأزمة المالية واتهام المعايير المحاسبية على إنها السبب وراء نشوء هذه الأزمة ، فأنه يلاحظ أن (IASB) عمل بشكل مستمر ومتواصل (وهذا واضح من الاستعراض السابق) من خلال لقائه بالكثيرمن المنظمات المختصة بالمحاسبة وإقامة الندوات وفتح الحوار والتعليق عبر الانترنت وإنشاء عدد من المجاميع لغرض انجاز العمل ،للتأكيد على أن المعايير المحاسبية ليست السبب في نشوء ألازمة المالية العالمية .وإنما هناك أسباب أخرى أدت إلى نشوء الأزمة المالية العالمية.

فمن خلال ما تقدم وما قامت به (IASB) ومن تتبع الازمة منذ نشوئها ، تكونت ثلاث حقائق هي:

١. أن المحاسبة والمعايير المحاسبية ليست السبب الأساسي في نشوء ألازمة المالية ، وإنما هناك أعمال خاطئة مورست داخل المؤسسات قد يكون المحاسبون جزءاً منها لصالح جهات متعددة ، لذا فالمعايير المحاسبية ليست السبب وإنما التطبيق الخاطئ لهذه المعايير وعدم وجود رقابة فعالة تراقب بشكل كفوء ما يجري داخل المؤسسات المالية أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية .

٢. الشيء الأخر الذي توصلت إليه حتى (IASB) وما قام به من أعمال فقد انصب اهتمامه على معيار القيمة العادلة والأدوات المالية وتناست أن مهنة المحاسبة ليست فقط معايير وإنما هناك مؤثرات تؤثر بالمحاسبة وتتأثر بها وهي البيئة الداخلية (والتي تتمثل بالهيكل التنظيمي والكادر الوظيفي ومن ضمنها المحاسبين، ومجموعة الأنظمة والقوانين والإجراءات التي تتبناها الإدارة) ، والبيئة الخارجية (والتي تتمثل بمستخدمي المعلومات المحاسبية،و الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) هذا ما يوضحه شكل(١)

الشكل(١)
مؤثرات المحاسبة

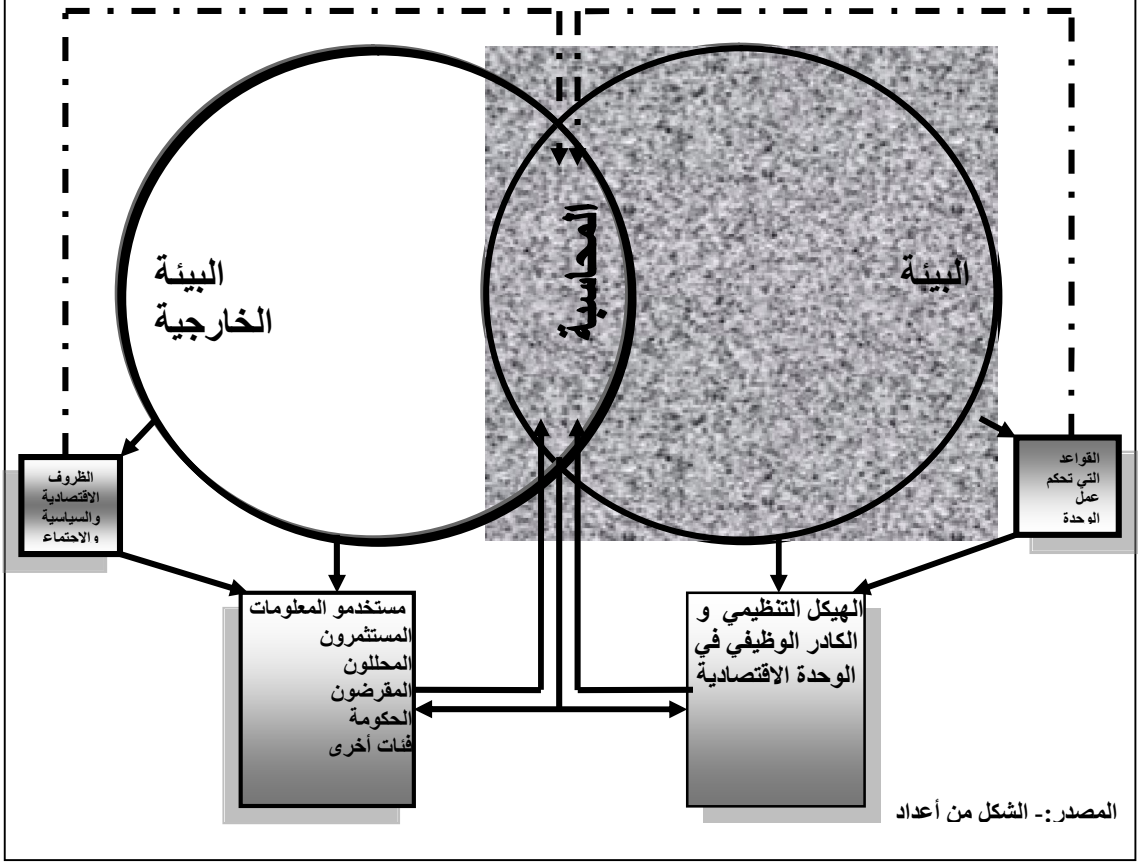

المصدر:- الشكل من أعداد

لذا فأن أي خلل يصيب أحد هذه الأطراف سوف يؤثر على المحاسبة ، فإذا كانت هناك ممارسات خاطئة داخل المؤسسات والمحاسب جزء منها فأن ذلك سيؤثر حتماً على مهنة المحاسبة ، وهذا ما يوضحه الشكل السابق حيث تشير الأسهم إلى تأثير المحاسبة بالبيئة الداخلية وتأثرها بها ، وحتى القوانين والتشريعات التي تتبناها الإدارة يمكن أن تؤثر أيضا ولكن ليس بمقدار التأثير نفسه الذي يؤثره الهيكل التنظيمي (وهذا ما تشير له الأسهم المتقطعة)، وحتى بالنسبة لما يجري خارج المؤسسات(البيئة الخارجية) والتي تتكون من مستخدمي المعلومات المحاسبية (وهذا ما تشير اليه الأسهم) حيث تؤثر المحاسبة وتتأثر بما يجري خارج الوحدة الاقتصادية، وخاصة الانظمة والقوانين والتشريعات التي تسنها الدولة المعنية التي يكون لها تأثير ايضاً (وهذا ما تشير له الأسهم المتقطعة) ولكن ايضاً ليس بنفس تأثير المستخدمين. لذا لم نجد دراسة تناولت هذه الأطراف ودورها بالأزمة المالية بل اكتفت جهات كثيرة باتهام المحاسبة على إنها السبب في نشوء الأزمة المالية ولم توضح الدليل الذي استندت اليه. فإذا كان المحاسبون قد ارتكبوا أخطاء لصالح جهات معينة وتغاضت عنها الأنظمة التدقيقية والرقابية ،فأن هذا لا يعني الخلل بالمهنة وإنما الخلل بالأنظمة والقوانين الموجودة داخل الشركة وخارجها .

٣. الشيء الثالث أن لهذه الأزمة تأثيراً ايجابياً وليس سلبياً والدليل ما قامت به (IASB) ومنظمات أخرى مثل (FASB) وغيرها ، حيث أقيمت الشراكات مع بعض المنظمات لغرض الارتقاء بمهنة المحاسبة من خلال تطوير المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى تحسين بعض المعايير ، وإنشاء مجاميع جديدة لتساعد بالعمل ،حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى أيجاد معايير محاسبية موحدة تنظم المهنة بدل من تعدد المعايير الموجودة ،بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتوحد جهات التشريع الموجودة .

أذن هذه ألازمة يمكن أن تؤدي إلى الارتقاء بالمحاسبة كعلم ومهنة وتجعلها بعيده عن الاتهامات من خلال أيجاد معايير بعيدة عن الشكوك (واضحة) تحكم العمل .

الاستنتاجات

من خلال العرض السابق للازمة المالية العالمية وكيفية نشوئها وتأثيرها على مختلف أنحاء العالم ، وتداعياتها التي لازالت مستمرة لحد ألان ، فقد تم استنتاج ما يلي:

١. أن التطورات التي مر ت بها المحاسبة كعلم ومهنة كانت نتيجة التطورات والأزمات التي شهدها العالم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
٢. أن ألازمة هي الإدارة السيئة للإحداث واتخاذ قرارات غير صائبة التي يمكن أن تتعدى حدود البلد الواحد إلى بلدان أخرى ومن هنا تصبح ألازمة عالمية والتي يمكن أن تسبب مأساة إنسانية ومادية لا يمكن تفاديها بسهولة ، وتكون طويلة الأمد و من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الأنظمة القائمة أذا لم يتم معالجتها بحكمة.
٣. هناك عدة أسباب لنشوء ألازمة المالية العالمية ، فالبعض يراها نتيجة طبيعية لممارسات خاطئة ،والبعض الأخر يراها مؤامرة أمريكية للاستيلاء على الأموال ، والبعض ينظر لها دينياً نتيجة التعامل بالربا.
٤. عدم وجود رقابة مركزية فعالة تراقب ما تقوم به المصارف ، حيث أن اغلب عمل هذه المصارف كان يتم خارج حدود الرقابة المركزية.
٥. أن هذه ألازمة جعلت الكثير يعيد النظر بالنظام الرأسمالي الذي طالما دافعت عنة أمريكا وعملت على نشر هذا النظام على دول العالم . وأنهت آمال أمريكا بالسيطرة على العالم اقتصادياً .
٦. أن خطة الإنقاذ الأمريكية هي علاج وقتي للازمة المالية فهي لم تعالج الأسباب التي أدت إلى الأزمة واكتفت بعملية شراء الديون المتعثرة وتأميم بعض المؤسسات.
٧. أن الأزمة المالية الحالية قد طال تأثيرها العديد من دول العالم ، فقد أثرت على معدلات النمو ، وزادت البطالة في العالم والفقر ، فقد أحدثت تغيير لا يستهان به في مختلف مرافق الحياة.
٨. أن هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذجها الاسلامي بديلا عن الصيرفه التقليدية، حيث أن هذه الأزمة سلطت أنظار العالم إلى النظام الإسلامي والى المصارف الإسلامية وكيفية عملها لأنها صمدت بوجه الأزمة بسبب أن عملها نابع من تعاليم الدين الإسلامي.
٩. بعد أن تم اتهام المعايير المحاسبية وخاصة معيار (IAS 39) ، فقد تبين أن المحاسبة والمعايير المحاسبية ليست السبب الأساسي في نشوء ألازمة المالية ، وإنما هناك أعمال خاطئة مورست داخل المؤسسات قد يكون المحاسبين جزء منها لصالح جهات متعددة .
١٠. أن تعليق العمل بالقيمة العادلة سيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يحسن من استقرار السوق

١١. أن المعايير قد تم تطويرها من اجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عن الحقيقة. وأن تغيير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقلل من الشفافية والإفصاح.
١٢. أن ألازمة المالية الحالية سوف تؤدي إلى تطوير المحاسبة كعلم ومهنة بالارتقاء بها وجعلها بعيده عن الاتهامات من خلال أيجاد معايير بعيدة عن الشكوك (واضحة) تحكم العمل .

التوصيات

بناءاً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها نوصي بما يأتي:

١. على جميع المنظمات المهنية والعلمية الخاصة بالمحاسبة الاستفادة مما يحصل للعالم واخذ الدروس والعبر للارتقاء بالمحاسبة كعلم ومهنة من خلال أعادة النظر بجميع المعايير الموجودة ، وقواعد السلوك المهني التي تنظم مهنة المحاسبة.
٢. بما أن هذه الأزمة طالت تأثيرها جميع الدول لذا يجب أن تتعاون جميع دول العالم لحلها قبل أن تستفحل وتتفاقم أثارها بإقامة اتحاد دولي يضم كل الدول يتكون من شخصيات مرموقة ذات خبرة علمية وعملية .
٣. محاسبة جميع المقصرين الذين تسببوا في نشوء هذه ألازمة وإخضاعهم للقانون.، والعمل على سن قوانين جديدة تساعد في الحد من مثل هذه ألازمات.
٤. إخضاع جميع المؤسسات المالية للرقابة المركزية الفعالة ،التي يتمتع أشخاصها بالحيادية والموضوعية والخبرة.
٥. على جميع الدول العمل على أعادة النظر بأنظمتها الاقتصادية والعمل على أيجاد نظام كفوء لا تخترقه ألازمات وان اخترقته أي أزمة يمكن أن يتخطاها بسهولة.
٦. العمل على إيجاد حلول سريعة لما خلفته الأزمة ، وخاصة ما يخص البطالة التي تفاقمت بسبب الأزمة والعمل مع منظمات المجتمع المدني المختصة بهذا الأمر ومد يد العون وعدم قطع المساعدات الإنسانية التي تساعد ولو القليل من الناس في العيش.
٧. أعادة النظر في خطة الإنقاذ الأمريكية ،لأنها خطة وقتية وصياغتها من جديد لكي تعالج الأسباب و الجذور التي كانت وراء الأزمة .
٨. دراسة قواعد عمل الوحدات المصرفية ، وأيضًا دراسة أدوات الرقابة في هذه المؤسسات، والعمل بسياسات مصرفية منضبطة حول السيولة والعائد، وإدارة مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال.
٩. بالنسبة للدول العربية و لكي تتفادى مثل هذه ألازمات عليها عدم العمل بالأنظمة المستوردة والعمل بالنظام الإسلامي الذي يستمد تعاليمه من القرآن الكريم لأنة محصن من ألازمات أذا طبق بصورة صحيحة.
١٠. العمل على أيجاد نظام محاسبي كفوء يعمل على تحليل البيانات كافة، وتزويد متخذ القرار بالمعلومات المفيدة في الوقت المناسب ، والتي تمكنه من اتخاذ القرار السريع وحماية ممتلكاته ، وحماية نفسه من شر الأزمات.
١١. العمل على توحيد جهات التشريع المحاسبية حتى لا يحدث التباس ،بالإضافة إلى العمل على توحيد المعايير المحاسبية في العالم ، وإيجاد معايير محلية لكل دولة بحكم التفاصيل مشتقة من المعايير الدولية.

المصادر

أولا :-المصادر العربية

(أ)الكتب

١. القرآن الكريم
٢. الحيالي ، وليد ناجي و علوان، بدر محمد "المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي"، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢.
٣. الشيرازي، عباس مهدي،" نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى ، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٠.
٤. الكبيسي واخرون، عبد الستار و الجبوري، مثنى و الشيخ، عماد،" المحاسبة المالية المبادئ والإجراءات"، الجزء الأول، الأردن ، دار حامد، ١٩٩٩.
٥. مطر واخزون، محمد عطية والراوي ، حكمت احمد و الحيالي ،وليد ناجين" نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات(الإطار الفكري وتطبيقاته العملية)"،الطبعة الأولى ، الأردن ، دار حنين ،١٩٩٦.
٦. مطر، محمد،" التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية"، الطبعة الأولى،الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
٧. النقيب ، عبد العزيز،" مقدمة في النظرية المحاسبية"،الطبعة الأولى ،الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤.
٨. ويجانت، جيري وكيسو ،دونالد، المحاسبة المتوسطة" ، ترجمة كمال الدين سعيد، السعودية، دار المريخ، ٢٠٠٠.

(ب) مصادر الانترنت

١. أبو دهيم ، أيمن عمران،"خطة الإنقاذ الأمريكية وجهة نظر محاسبية"، ٢٠٠٨.
http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=174932&pg=25
٢. أبو سليم، خليل،" ألازمة المالية العالمية- الأسباب والتداعيات..."، ٢٠٠٨.
http://infotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=13121
٣. احمد، هبة احمد حسن، "الأزمة المالية العالمية"،٢٠٠٩.
http://pathways.cu.edu.eg/news/news/uf/27750
٤. أل عباس، محمد،" المعيار(FAS 157) ..هل كان جلاد ألازمة المالية أم ضحيتها؟"،المجلة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٥٤٩٢، ٢٠٠٨.
http://www.aleqt.com/2008/10/24/article_14038.html
٥. بلبع ، محمد عيد ،"ألازمة المالية العالمية(التحديات ...وفرص الحلول)" ٢٠٠٩.
http://www.wostelbalad.com/index.php?option=com_content&view=a
٦. البلداوي ، عبد الآلة، "ما هي ألازمة وكيف ندير ألازمات"، ٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1447.htm
٧. البنك الدولي،" الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تتصدى لانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وآفاق النمو في الاقتصادات الضعيفة"،٢٠٠٩
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22032787~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html
٨. تيشوري، عبد الرحمن، "أدارة ألازمات المشكلات"،الحوار المتمدن، العدد ١٣٦٦، ٢٠٠٥.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49448

٩. الجالي، محمد،"مفهوم ألازمة"،٢٠٠٩.
http://www.almusallh.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=10:2009-04-18-18-36-23&catid=11;2009-04-16-01-02-25-&ltemid=11
١٠.الجزيرة،" خطة الإنقاذ المالي الأميركية"، الاقتصاد والإعمال"،٣/١٠/ ٢٠٠٨
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E082439-14B0-4925-A1C2-BEC578658DA6.htm
١١.الجزيرة،"ما ألازمة المالية؟"، الاقتصاد والأعمال"،٤/١٠/ ٢٠٠٨
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFE77E7E-EC1A-4D4C-A1A1-6CE0A5B01601.htm
١٢.الجزيرة ، "مخاوف من تأثير الأزمة المالية على الاستثمار العالمي والتنمية"، الاقتصاد والأعمال، ٢٠٠٩.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6C7A9D40-8F96-4E2E-98D2-0BBC882DE82.htm
١٣.الجهنمي، علي بن طلال،" أسباب الأزمة كثيرة"،٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1433.htm
١٤.الجهنمي،علي بن طلال،"تشويه الأسواق المالية"، ٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1402.htm
١٥.جيتس، بيل وجاك ، اندرو،"مؤسسات خيرية مهتزة..ألازمة المالية العالمية تلقي بظلالها على العمل الخيري"، ٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1384.htm
١٦.حسين، خليل،" أسباب ألازمات المالية وسياسات مواجهتها "، الخليج الاقتصادي الإماراتية، ٢٠٠٨.
http://vb.sonasop.com/t11387.html
١٧. الخزرجى، ثريا،"ألازمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء/ الأردن ،حول ألازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد في ٢٨- ٢٩/٤/٢٠٠٩.
http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485
١٨. دحلان، عبدالله صادق،" العمالة العربية تواجه الأزمة المالية"، جريدة الوطن،٢٠٠٩
http://www.alwatan.com.sa/NEWS/writerdetail.asp?issueno=3117&id=10425&Rname=48
١٩.الدريعي، أسامة،" هل المستقبل للمؤسسات المالية الإسلامية"، ٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/hewarat(06)/078.htm
٢٠.السلطان، عبد الرحمن محمد،" انه الركود الاقتصادي القادم"، ٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1289.htm
٢١.السلمي،عبد الرحيم بن صمايل،" الدلالات الفكرية للازمة المالية العالمية"، ٢٠٠٨.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm
٢٢.شاهين، محمود،"ماذا يحدث في أمريكا؟وماذا يحدث في أسواق المال؟"،٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1446.htm
٢٣. شبكة الأنباء الإنسانية ،" تباين آراء الجمعيات الخيرية حول تأثير الأزمة المالية على العمل الإنساني"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية،٢٠٠٨
http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=1011

٢٤.الشماع، همام،" تفسير آخر للأزمة المالية العالمية.. الإفقار المتعمد"،٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1424.htm
٢٥.شومان، محمد، " ألازمات وأنواعها"، الجزيرة، العدد ١٠٣٢٥، ٢٠٠١.
http://www.al-jazirah.com.sa/2001jaz/jan/4/ar1.htm
٢٦.الشيخ، ماجد،"في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ... مأزق الرأسمالية المالية ... ابتداع حلول لمشكلة الفقر"،٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1407.htm
٢٧.القشي،"اثر ألازمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة"، ٢٠٠٩.
http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=4866&OB=DESC
٢٨.قمبر، خالد،" لازمة المالية اختبار صعب .. فكيف سيتم مواجهتها .؟؟؟!!"،٢٠٠٩.
http://www.khalidbahrain.com/blog/?p=569
٢٩. قويدر ، إبراهيم،" ألازمة الاقتصادية والعمالة العربية"، ٢٠٠٩.
http://www.libya-alyoum.com/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=22845&NrIssue=1&NrSection=14
٣٠.فارس، علي احمد،" أدارة ألازمات :الأسباب والحلول"،مركز المستقبل للدراسات والبحوث،٢٠٠٥.
http://mcsr.net/activities/031.html
٣١.فتحي، محمد،" ألازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري"،٢٠٠٩.
http://www.arabrenewal.org/articles/25553/1/CaUNE-aeEICUiCE-CaCOaE-CaaCaiE-CaUCaaiE/OYIE1.html
٣٢.صامويلسون، روبرت،"هل يعود عام ١٩٢٩ مجدداً"، الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٢٢، ٢٠٠٨.
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=491931&issueno=10922
٣٣.عرفة، جمال،" هل دبرت أمريكا الأزمة المالية العالمية للاستيلاء على أموال العرب ؟!"،٢٠٠٨.
http://hwarat.osrty.com/showthread.php?t=111073
٣٤.العركي، سمير،"قراءة مغايرة للانهيار الاقتصاد الأمريكي"، ٢٠٠٨.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm
٣٥.العريان،عصام،"الآثار السياسية للكارثة الاقتصادية الأمريكية"، ٢٠٠٨.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm
٣٦.علوش، إبراهيم،" نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية"،٢٠٠٨.
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/630.htm
٣٧.العيد،رواء،"علاقة المحاسبة بالأزمة الاقتصادية"، ٢٠٠٩.
http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=5509
٣٨.الغزالي،عبد الحميد،"الأزمة المالية العالمية : التشخيص والمخرج"،٢٠٠٨.
http://www.baghdadch.tv/rep-azmamaila.htm
٣٩.الغزالي،عبد الحميد،"حقيقة الأزمة المالية العالمية"،٢٠٠٨.
http://www.saaid.net/arabic/214.htm
٤٠.غنيم، ايمن، " أدارة ألازمات مفهوم وتطبيق"، ٢٠٠٧.
http://www.wpvschool.com/forums/showthread.php?t=2063
٢٩. الكناني، رفعت نافع،" الأزمة المالية...ولادة لنظام اقتصادي جديد ام أزمة عابرة ؟"،الحوار المتمدن،العدد ٢٤٣٠ ، ٢٠٠٨.

http://www.ahwazstudies.org/index.php/%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9...%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A9-%D8%9F.html

٣٠. المشاط،عبد المنعم،" الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر" ،٢٠٠٩ .

http://www.aman-palestine.org/.../PrivateSector/FinancialCrisesEgyptMashat.doc

٣١.مانع،" اللهم دمر اقتصادها"، ٢٠٠٨.

http://www.saaid.net/arabic/214.htm

٣٣. ملكاوي، نازم محمود وحمادنة، عبد الرؤوف،"دور المعلومات المالية في الحد من ألازمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية /دراسة في سوق عمان المالي"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء/ الأردن ،حول ألازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد في ٢٨- ٢٠٠٩/٤/٢٩.

http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485

٣٤. المعموري ، علي محمد ثجيل و الصوفي،فارس جميل حسين،"مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات ألازمة المالية العالمية"،المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء/ الأردن ،حول ألازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، المنعقد في ٢٨- ٢٠٠٩/٤/٢٩.

http://www.jps-dir.net/Forum/forum_posts.asp?TID=5485

٣٥. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)،" تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، ٢٠٠٨

http://www.unctad.org/ar/docs/wir2008overview_ar.pdf

٣٢. نبيل، أسامة،"ألازمة المالية...من يدفع الفاتورة امريكا ام العرب؟"، ٢٠٠٨

http://www.saaid.net/arabic/214.htm

٣٣. نعوش، صباح،" خطورة الأزمة المالية الأميركية على الاقتصاد العالمي"، الجزيرة، ٢٠٠٨.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

٣٤. الناصر،لاحم ،" تأثير أزمة الرهن العقاري على الصيرفة الإسلامية "، الأسواق العربية ٢٠٠٩

http://www.alaswaq.net/views/2008/10/14/18937.htm

٣٥. ويكيبيديا،"ألازمة المالية العالمية، ٢٠٠٨"، الموسوعة الحرة، ٢٠٠٨.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9_2008

٣٦. يوسف، عدنان احمد،"ألازمة المالية والمعايير المحاسبية"، الشرق القطرية، ٢٠٠٩.

http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleId=1029

٣٧. يوسف، محمد،" لأزمة المالية العالمية تداعياتها ومخاطرها"،٢٠٠٩.

www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc

٣٨. الهدلة، رغد صالح،"ألازمة المالية ..مفهومها، أسبابها، أدارتها وأدواتها" ، جريدة الاتحاد،٢٠٠٥.

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=45665

٣٩. "الفساد المالي والمحاسبي وراء ألازمة المالية"، صحيفة الوحدة، ٢٠٠٩.

http://www.alwahdah.net/index.php?action=showNews&id=70

٤٢. " الاقتصادات الناشئة تعاني من تباطؤ الاستثمار الأجنبي"، الرؤية الاقتصادية، ٢٠٠٩

http://www.alrroya.com/node/19231

٤٣.الأزمة المالية ترسم صورة قاتمة للنمو الاقتصادي العالمي"، ٢٠٠٨."

http://arabic.cri.cn/361/2008/12/12/82s108480.htm

٤٤."دراسة حول ألازمة المالية العالمية والعمالة المهاجرة"، جريدة الوطن،٢٠٠٩.

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=16442&subcategoryid=260&categoryid=36

٤٥. موقع صيد الفوائد

http://www.saaid.net/arabic/214.htm

٤٦. معهد الأمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن

http://www.siironline.org

ثانياً:-المصادر الأجنبية

(A)Book

1- Blkaoui, Ahmed. Riah, "Accounting Theory, Thomson Learning ,2000 .

2- Chatfield, Michael, "A History of Accounting Thought", Revised edition Reprint F. Krieyer puplishing Company ,1977.

3-Handriksen, Eldon S.& Van Breda , Micheel F., "Accounting Theory" ,5th ed Irwin, 1992.

4-Stone, Wiliam J.,"Antecedents of the Accounting profssion in Accounting, in Accounting Perspective", ed by B. Tcolditz ,R.W. Gibbins McGraw- H ill Company Sydney Astralia, 1972.

(B)Internet Reference

1- The International Accounting Standards Board," Recommendations of the Financial Stability Forum",2009.

http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/Recommendations+of+the+Financial+Stability+Forum.htm

2- The International Accounting Standards Board, "IASB forms an expert advisory panel to discuss the valuation of financial instruments in inactive markets",2008.

http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/IASB+forms+an+expert+advisory+panel.htm.

4- The International Accounting Standards Board, "Expert Advisory Panel discusses valuation of financial instruments in markets that are no longer active",2008.
http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/Expert+Advisory+Panel+discusses+valuation+of+financial+instruments+in+markets+that+are+no+longer+act.htm

5- The International Accounting Standards Board, "Expert Advisory Panel",2008.
http://www.iasb.org/Current+Projects/IASB+Projects/Fair+Value+Measurement/Fair+value+of+financial+instruments+in+markets+that+are+no+longer+active.htm

6- The International Accounting Standards Board ,"IASB provides update on response to the credit crisis, issues draft report from expert advisory panel",2008
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/38FE5674-7BFF-4656-9F81-A28CE560B00/0/Update_on_IASB_response_to_creditcrisis.pdf

7- The International Accounting Standards Board," IASB provides update on response to the credit crisis, issues draft report from expert advisory panel",2008.
http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+provides+update+on+response+to+credit+crisis.htm

8- The International Accounting Standards Board ," IASB Expert Advisory Panel, Measuring and disclosding the fair value of financial instruments in markets that are no longer active", 2008.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/F309C029-84B4-4F1F-BFB6-886EE9922A42/0/Expert_Advisory_Panel_draft_160908.pdf

9-Securities and Exchange Commission &Financial Accounting Standards Board (FASB) , "Clarifications on Fair Value Accounting" , 2008.
http://www.sec.gov/news/press/2008/2008-234.htm

10-The International Accounting Standards Board, "IASB staff position on SEC-FASB clarification on fair value accounting", 2008.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/2A5C5070-750A-4DE8-B7B1-44AAB93FAAAA/0/Fair_value_accounting_02102008.pdf

11-The International Accounting Standards Board ," IASB announces next steps in response to credit crisis",2008.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/C852569A-8BA6-4636-8C0D-DB7EEB088A26/0/IASBannouncesnextstepsinresponsetothecreditcrisis.pdf

12-The International Accounting Standards Board ," Reclassification of Financial Assets",2008.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/BE8B72FB-B7B8-49D9-95A3-CE2BDCFB915F/0/AmdmentsIAS39andIFRS7.pdf

13-The International Accounting Standards Board , "IASB amendments permit reclassification of financial instruments,2008.

http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/7AF46D80-6867-4D58-9A12-92B931638528/0/PRreclassifications.pdf

14-The International Accounting Standards Board , "IASB proposes improvements to financial instruments disclosures",2008

http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/4493DEDA-9495-4656-B144-959168282860/0/PRonEDIFRS7Amendments.pdf

15-The International Accounting Standards Board , " IASB and FASB create advisory group to review reporting issues related to credit crisis",2008

http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/BA694784-0AF9-45DF-94E5-4F1E1BE2626D/0/PRIASBandFASBadvisorygroup.pdf

16-The International Accounting Standards Board ," IASB and FASB commit to a global approach to enhance market confidence", 2008.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+and+FASB+commit+to+a+global+approach+to+enhance+market+confidence.htm

17-The International Accounting Standards Board , " IASB publishes educational guidance on the application of fair value measurement when markets become inactive",2008.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+publishes+educational+guidance+on+the+application+of+fair+value+measurement+when+markets+become.htm

18-The International Accounting Standards Board ,"Trustee letter to G20 participants", 2008.

http://www.iasb.org/News/Announcements+and+Speeches/Trustee+letter+to+G20+participants.htm

19-The International Accounting Standards Board , "Hans Hoogervorst and Harvey Goldschmid to co-chair advisory group considering financial reporting issues arising from global economic crisis",2008.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Hans+Hoogervorst+and+Harvey+Goldschmid+to+co-chair+advisory+group+considering+financial+reporting+is.htm

20-The International Accounting Standards Board ," IASB and FASB announce membership of Financial Crisis Advisory Group",2008.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+and+FASB+announce+membership+of+Financial+Crisis+Advisory+Group.htm

21-The International Accounting Standards Board ," IASB seeks input on proposed FASB guidance regarding fair value measurement and impairments of financial instruments",2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+seeks+input+on+proposed+FASB+guidance+regarding+fair+value+measurement+and+impairments+of+finan.htm

22-The International Accounting Standards Board ," IASB and FASB announce further steps in response to global financial crisis",2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+and+FASB+announce+further+steps+in+response+to+global+financial+crisis.htm

23-The International Accounting Standards Board, Financial Crisis Advisory Group Distributes Letter to G-20,2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Financial+Crisis+Advisory+Group+Distributes+Letter+to+G-20.htm

24-The International Accounting Standards Board & Financial Accounting Standards Board (FASB) , "The Financial Crisis Advisory Group (FCAG)",2009.
http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/66CB9ED7-DDA2-4791-A899-1FDD94786F66/0/FCAGG20ProgressReport.pdf

25-The International Accounting Standards Board ,"IASB proposes improvements to derecognition requirements as part of review of off balance sheet risk",2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+proposes+improvements+to+derecognition+requirements+as+part+of+review+of+off+balance+sheet+risk.htm

26-The International Accounting Standards Board, "Derecognition",2009.

http://www.iasb.org/Current+Projects/IASB+Projects/Derecognition/Derecognition.htm

27-The International Accounting Standards Board," IASB Responds to G20 Recommendations and US GAAP Guidance", 2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+Responds+to+G20+Recommendations+and+US+GAAP+Guidance.htm

28-The International Accounting Standards Board, IASB sets out timetable for IAS 39 replacement and its conclusions on FASB FSPs,2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+sets+out+timetable+for+IAS+39+replacement+and+its+conclusions+on+FASB+FSPs.htm

29-The International Accounting Standards Board, "IASB publishes draft guidance on fair value measurement",2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+publishes+draft+guidance+on+fair+value+measurement.htm

30-The International Accounting Standards Board," IASB proposes improvements to financial instruments accounting",2009.

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/IASB+proposes+improvements+to+financial+instruments+accounting.htm

31-The International Accounting Standards Board, Financial Crisis Advisory Group publishes wide-ranging review of standard-setting activities following the global financial crisis,2009

http://www.iasb.org/News/Press+Releases/Financial+Crisis+Advisory+Group+publishes+wide-ranging+review+of+standard-setting+activities+followi.htm

32-Financial Crisis Advisory Group," Report Financial Crisis Advisory Group",2009.

http://www.iasb.org/NR/rdonlyres/5EB35F78-33FC-4C34-9C97-53DB4543038D/0/FCAGReport29July_LD.pdf

33- The Financial Forecast Center Independent .Objective.,2009

http://forecasts.org

http://www.marketvector.com/stock-market/djia.htm